ARAB ACCOUNTANT MAGAZINE
مجلة المحاسب العربي
ISSN 2414-7893
العدد الثامن والاربعون 48

مركز المحاسب العربي
Arab accountant for training

مجله المحاسب العربي

مجلة شهرية إلكترونية مجانية تهدف إلى تطوير مهارات المحاسب العربي

منطلقات الاداء المحاسبي والإبداع المحاسبي في منظمات الاعمال - الأفكار والمقاربات

خطوات يجب على الشركات المتعثرة اتباعها

التكاليف المعيارية والمفاهيم المستحدثة

الأخطاء والغش ومسئولية المراجع الخارجي عنها

التوقعات ومفهوم الخطر

ISSN 2414-7893

وائـل مـــــراد
مؤسس ورئيس تحرير المجلة

بلغـة الأرقـام وخـلال السـنوات الماضيـة قدمـت مجلـة المحاسـب العـربي ، العـدد مـن الموضوعـات المفيـدة للمحاسـلين حيـث كانـت الحصيلـة أكـثر مـن 2,504,420 طلـب زيـارة عـلى الموقـع شـهريا ، أكـثر مـن 2,770 مقـال علمـي ، 40 عـدد شـهري ، وأزيـد مـن 120 ألـف تحميـل للأعـداد السـابقة مـن مجلتنـا مجلـة المحاسـب العـربي ، المجلـة العلميـة التـي نطمـح أن تكـون الاولى بالوطـن العـربي ، كـما أن المجلـة قدمـت عـدد كثـير مـن الخدمـات منهـا

نسـعى دائمـاً لتقديـم خدمـات تُسـاعد المحاسـبين بالوطـن العـربي في الحصـول عـلى المعلومـات المحاسـبية أولاً بـأول ، مـن خدماتنـا

- خدمـة واتسـاب المحاسـب العـربي خدمـة تعليميـة ثقافيـة مجانيـة تعنـي نـشر وتعزيـز معلوماتـك المحاسـبية تحتـوي عـلى اكـثر مـن ٥٠٠٠ عضـو
- خدمـة " إتعلـم " مـع مجلـة المحاسـب العـربي- وهـي خدمـة مقدمـة لطلبـة الجامعـات والمعاهـد (قسـم الجامعـات والمعاهـد " خدمـات إسـتذكار الـدروس والواجبـات لطلبـة الجامعـات والمعاهـد)
- خدمـة " إسـأل " مجلـة المحاسـب العـربي والتـي مـن خلالهـا يتـم الـرد والاجابـة عـلى أستفسـارات القـراء وزوار المجلـة الكـرام
- خدمـة " كل يـوم معلومـة " هـذه خدمـة مـن خلالهـا بيتـم نـشر معلومـات يوميـة او شـبة يوميـة معلومـات محاسـبية إقتصاديـة ماليـة تنميـة بشريـة ... الـخ
- خدمـة وظفنـي شـكراً خدمـة التوظيـف المجانيـة عـن طريـق المدونـة التوظيفيـة بالمجلـة

كل هـذه الخدمـات وأكـثر مـن ذلـك سـيمكننا مـن الوصـول إلى المحاسـب العـربي أينـما كان مـن خـلال طرحنـا الجيـد وكذلـك مـن خـلال القنـوات الخاصـة بالمجلـة سـنكون مؤهلـين لتقديـم يـد العـون لهـم ، ويُمكـن الآن للمحاسـبين والمهتمـين بعلـم المحاسـبة الاسـتفادة مـن مجموعـة الـدروس المجانيـة والمحـاضرات

{ حيث تهدف هذه الخدمات إلى الوصول
بالمحاسب العربي إلى أرفع الدرجات }

وتعتمـد خدمـات مجلـة المحاسـب العـربي عـلى جهـود فريـق مـن المتطوعـين الذيـن يهبـون مـن وقتهـم وجهدهـم ومالهـم الـشيء الكثـير للحـرص عـلى نـشر العلـم والمعرفـة وتنويـر المحاسـب العـربي .

مـازال القـادم أعظـم، ومـازال الفريـق يكبـــر ويكـبر معـه الأمـل ويقـترب معـه الحلـم، ولذلـك، ومـن أجـل الاسـتمرار في أداء رسـالتها وبلـوغ هدفهـا بالتأسـيس لنهضـة علميـة عربيـة شـاملة، يرجـى التكـرم بمتابعتنـا مـن خـلال قنواتنـا التعليميـة المجانيـة .

ISSN 2414-7893

المحتويات

•	منطلقات الاداء المحاسبي والإبداع المحاسبي في منظمات الاعمال - الأفكار والمقاربات	4
•	8 فوائد لتحليل القوائم المالية	8
•	التوقعات ومفهوم الخطأ	9
•	تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر	10
•	الفرق بين المحاسبة المالية والمحاسبة الادارية	11
•	آلية إصدار النقود في الاقتصاد الاسلامي	12
•	التكاليف المعيارية والمفاهيم المستحدثة	16
•	خطوات يجب على الشركات المتعثرة اتباعها	21
•	11 نصيحة وممارسة فعالة لتكون محاسب ناجح	22
•	المسئولية المدنية للمراجع الخارجي	23
•	مقدمة حول الاقتصاد الاسلامي	24
•	الاخطاء والغش ومسئولية مراجع الحسابات عنها	25
•	أسس اعداد الميزانية	29

ISSN 2414-7893

منطلقات الاداء المحاسبي والإبداع المحاسبي في منظمات الاعمال - الأفكار والمقاربات

الاستاذ الدكتور : عجيلة محمد بن مبروك
أستاذ جامعي في ادارة الأعمال والمحاسبة
خبير قضائي في المحاسبة معتمد
محافظ الحسابات متربص ومحاسب معتمد

الدكتور: سعيداني محمد السعيد
أستاذ جامعي في المحاسبة والمالية
مسؤول التخصص ماستر اكاديمي محاسبة سابقا
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مقدمة

لا يخفى على اي باحث في مجال الفكر المحاسبي والفكر الاداري ان يتناول الابداع والاداء في منظمات الاعمال وخصوصا في المنظور المحاسبي فلهذا أصبح يعتبر الإبداع المحاسبي والاداء المحاسبي من بين وظائف المهمة داخل المنظمة والركائز الجوهرية فالبعض منها تبنى سياسات شاملة للإبداع والاداء على مستوى الأفراد و الجماعة و المنظمة ، و قد قام البعض الأخر بإنشاء وحدات تنظيمية خاصة لتطوير الإبداع و تنميته ومعرفة الاداء وخصوصا في المجال المحاسبي والاداري و أخذت المنظمات تتنافس فيما بينها في مجال الإبداع والاداء

أولا:ماهية الأداء المحاسبي

١-مفهوم الأداء المحاسبي

إستقطب الأداء العديد من الدراسات و البحوث التي هدفت إلى تدقيق مفهومه ولم تتمكن إلى الآن من تقديم مفهوم محدد ومتفق عليه، وذلك بسبب ثراء موضوع الأداء بالأفكار التي قدمها الباحثون والتي يمكن اعتمادها لتقييم قدرات الشركات واختبار مدى صلاحية اختيارات المديرين الإستراتيجية. قبل الشروع في تعريف الأداء يجب الإشارة إلى أن الأداء لغة يقابل اللفظة اللاتينية (Performare)والتي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه .

كغيره من المصطلحات المتعلقة بسلوك الفرد فإن مفهوم الأداء لم يعطى في أي شكل أو نسق موحد بل تعددت التعاريف واختلفت في الطرح واتفقت في المضمون، وفيما يلي نورد بعضها من أجل استخلاص مفهوم موحد للأداء.

- التعريف الأول:

الأداء عبارة عن تحويل المدخلات الخاصة بالتنظيم إلى مخرجات وهو لا يعكس قدرات الفرد لوحده وإنما يعكس قدرات المؤسسة أيضا.

- التعريف الثاني:

الأداء هو تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد أو الكيفية التي يحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات وظيفته.

- التعريف الثالث:

نعني بأداء الفرد للعمل، قيامه بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله.

ما يلاحظ أن التعريفات السابقة تطرقت إلى مفهوم الأداء من كل زاوية معينة، فالتعريف الأول أضفى عليه صفة العملية المتعلقة بتحويل مدخلات التنظيم إلى مخرجات وفقا لقدرات الفرد والمؤسسة، والتعريف الثاني عبر على أساس أنه طريقة، والثالث وصفه بأنه سلوك الفرد في قيامه بمهامه، وعليه يمكن أن تقول أن الأداء هو:

محصلة مجموعة من العوامل في مقدمتها قدرات الفرد ودوافعه تليها أهداف المؤسسة وقدراتها وآلية تسييرها، هذه المحصلة تتجلى في سلوك الفرد داخل المنظمة أثناء قيامه بمهامه وتتقى فعالية هذا الأداء شيئا نسبيا لكل مؤسسة، تحدد في الغالب بمدى مطابقة أداء الفرد لما هو مطلوب منه سواء على البعدين التقني والنفسي.

الأداء المحاسبي هو الوصول إلى أساس منهجي سليم لتقييم وتقويم استخدام الأموال والموارد من منظور المحاسبة

المتاحة بفاعلية وكفاءة داخل المنشأة، ويرتكز في أساسه على مفهوم الوظيفة المالية .

يعد الأداء المحاسبي المتميز وسيلة للإثبات تجاه الغير بما يقدمه من الأمن والضمان الضروريين في عالم الأعمال، وقاعدة لإتخاذ القرارات بما يتيحه من معلومات فعالة وملائمة وذات مصداقية.

ISSN 2414-7893

٢ مفهوم تقييم الأداء المحاسبي وأهميته

١-٢ تقييم الأداء المحاسبي: هو عملية قياس النتائج المحققة أو المنتظرة وفقاً للمعايير المحددة، ومن ثم معرفة مدى تحقق الأهداف الموضوعة بفاعلية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج المحققة، والموارد المستخدمة، ومن ثم الحكم على درجة الكفاءة المحاسبية للمنشأة .

يشير إلى إتجاهين أساسيين هما الأداء المالي ويعتمد على مدخل تحليل القوائم المالية والأداء التكاليفي ويعتمد على مدخل محاسبة التكاليف في توليف مجموعة من المؤشرات والمعايير، التي يعتمد عليها في الحكم على ضعف أو قوة النظام المحاسبي والناتجة أساسا من مسك الدفاتر.

ويعد الأداء المحاسبي أحد أهم المداخل الايجابية المهمة والمعاصرة، الذي له القدرة على السيطرة على العوائد في الماضي وتوقع اتجاهاتها في المستقبل مع مراعاة الوفاء بالالتزام تجاه العميل لارتباطه بالأداء في المستقبل.

الاداء المحاسبي=الاداء المحاسبي التكاليفي+ الاداء المحاسبي المالي

٣-.أهمية ترشيد الأداء المحاسبي والظواهر المحيطة به

١-٣ أهمية ترشيد الأداء المحاسبي:

يتمثل الأداء المحاسبي فيما يمارسه المهنيون على مختلف مستوياتهم في ترجمة الأنشطة التي تمارس بمعرفة مختلف أشكال وأنواع الوحدات الاقتصادية وذلك بما يخدم في النهاية المجتمع بصفة عامة ومجتمع عالم الأعمال بصفة خاصة لهذا نجد أن الأداء المحاسبي بكافة بجوانبه يتم وفقا للشكل التالي :

شكل: منظومة مهنة المحاسبة

الأداء المحاسبي	الترجمة المحاسبية	نتائج النشاط والقيم
يتم داخل الوحدات	للأحداث تدقق	المعبرة عن المركز المالي
المحاسبون	المدققون	المستثمرون

المصدر: براهيم محمد بركات دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير إدارة المعرفة المحاسبية في العالم العربي حالة الأردن، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، من ٢٦-٢٠٠٤/٠٤/٢٨، ص: ٠٧.

٢-٣ الظواهر المحيطة بالأداء المحاسبي

١- الظواهر المترتبة على النواحي القانونية، وهو ما تترجم في ظهور الشركات كبيرة الحجم وخاصة الشركات المساهمة، مما رتب انفصال الملكية عن الإدارة وظهور طبقة الإدارة المحترفين وفي هذا السبيل نجد مجموعة من الممارسات لتي قد تلجأ إليها الإدارة للتحكم في نوعية وكمية المعلومات الواردة بالتقارير المالية والخاضعة لمضمون الإفصاح المحاسبي ويمكن أن نوجز منها :

*تمهيد الدخل أو بتعبير أكثر دقة تخطيط وهندسة الربحية بهدف تقليل حدة التفاوت والتقلبات في نتائج الأرباح السنوية المتتابعة وهناك العديد من الأساليب التي يتم استخدامها في هذا النطاق.

*التأثير على المركز المالي من خلال اللجوء إلى اتخاذ قرارات تستهدف التأثير على عناصر الأصول والخصوم بسداد أو عدم سداد الالتزامات قبل تاريخ الميزانية أو تأجيل أجراء التوسعات أو استبدال الأصول في التوقيت المناسب حتى لا تتأثر الربحية أو الوضع المالي.

٢- الظواهر المترتبة على النواحي البيئية والمناخ الاقتصادي بكافة ملامحه من وجود مراحل للتنمية الاقتصادية وأحجام المنشآت ودرجة تعقد عملياتها ومعدلات التحولات الاقتصادي ونوعيات الملكية السائدة ويضاف إلى ذلك النظام السياسي السائد وحالة أسواق المال إذا كانت نشطة أو غير نشطة كل هذه الظواهر تؤثر بدرجة كبيرة على الأداء الاقتصادي لمختلف الوحدات العاملة في المجتمع، بما يعكس درجة التشابك بين مختلف عناصر منظومة النشاط الاقتصادي بصفة عامة حتى تصل إلي الدرجة العالمية بفضل وسائل الاتصالات وتوافرها وسرعتها.

٣- الظواهر المترتبة على النواحي الاجتماعية السائدة في المجتمع بحيث أصبحت الوحدات الاقتصادية مطالبة بتبني وجهات النظر الاجتماعية المعبرة عن مصالح الكل في آن واحد بحيث تخرج التقارير المالية الصادرة عن الشركات متبعة منهجا شمولياً يغطى كافة الاحتياجات والالتزامات بالنفع العام وان يتم إحداث توازن بين الموازنة والموائمة بين المنافع المحققة بالنسبة لفئة معينة.

٤- الظواهر المترتبة على نوعيات النشاط الاقتصادي المختلفة فهنا نجد أن بعض أنواع النشاط متميزة ببعض المشكلات الخاصة التي تتطلب من المحاسب أن يراعيها عند أجراء المعالجات المحاسبية حتى ولو كانت تتصف ببعض التشابه في الشكل العام مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وعلى سبيل المثال نشاط المقاولات والتشييد والبناء له من الخصوصية في المعالجات المحاسبية التي تلفت النظر والتي تستوجب العناية الخاصة.

ثانيا: مدخل للإبداع المحاسبي

تعتبر المحاسبة علم كبقية العلوم الاجتماعية والإنسانية، المتزايدة مع مر الزمان أصبح ضروريا أن يستجيب رجال الفكر المحاسبي و ممارسوا مهنة المحاسبية للتطورات سريعة الخطى التي تعرضت لها اقتصاديات العالم، فلقد بدا واضحا أن إمكانيات المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف لم تعد قادرة على مسايرة التعقيد الشديد في العملية الإدارية على مستوى الوحدة الاقتصادية ، مما زاد من حاجات المؤسسات الاقتصادية في مختلف الاقتصاديات الدولية إلى المحاسبة (الإبداع المحاسبي) لما لها من أهمية بالغة في المؤسسة من كما يوفر المعلومات الضرورية لتأدية الوظائف الأساسية، ويعتبر الإبداع المحاسبي من الأمور الهامة بالنسبة للمؤسسة التي تسعى للتحقيق نمو وازدهار .

١ مفهوم الإبداع المحاسبي

يعتبر الإبداع المحاسبي أو المحاسبة الإبداعية مصطلح نظري تطبيقي أي قديم وجديد في أبجديات المحاسبة خاصة التطورات الحالية الراهنة فيما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية.

ويمتاز الإبداع المحاسبي بالوضوح ليس لكونها إبداعا مجردا، ولا لكونه إبداعا محاسبيا، ولكن نستطيع القول انه يلقى قبولا عاما، ولكن يمكن القول أيضا إن عملية الإبداع المحاسبي (الذي يعبر عنه كاتب الأدب المحاسبي) لم يتمكن من إعطاء صورة حقيقية تمثل جميع الأحداث التجارية و المالية كما هي على حقيقتها، ولكن لابد من ذلك قاموا باستعراض قدراتهم و إمكانيتهم أنفسهم للإدارة عن طريق ما يقدمونه من تقارير .

يتمثل الإبداع المحاسبي في تجديد والتطوير و الإبداع في طرق وتوفير المعلومات للاتخاذ القرارات كما يمثل الإبداع عناصر التي يشملها النظام المحاسبي منها الموارد البشرية (المحاسبين) عن طريق اختيارها وتدريبها ورفع كفئتها وجعلها على مستوى العالمي، كما يتضمن الإبداع مجال الموارد الرأسمالية (التجهيزات الآلية والبرمجة المالية والمحاسبية) اللازمة للأداء المحاسبي المتطورة

وهو عبارة عن استخدام أساليب أو طرق أو إجراءات أو مفاهيم أو معايير أو نظريات جديدة غير مألوفة يمكن استخدامها لتفسير أو تحليل أو حل مشكلة محاسبية تواجه الإدارة، حيث يتمتع المحاسب المبدع بقدرات مميزة

يتمثل الإبداع المحاسبي في تقديم المعلومات المحاسبية في شكل معلومات ذات جودة عالية، يمكن للمستفيدين من حسن استخدامها ويجعل المستفيدين يبحثون دائما عنها ويرغبون في الحصول عليها مما يضفي على زيادة قيمة هذه المعلومات.

٢- مجالات الإبداع المحاسبي وخصائصه:

٢-١ مجالات الإبداع المحاسبي: للإبداع المحاسبي مجالات متعددة نذكر منها :

الأساليب المختلفة لعرض القوائم و التقارير المالية و المحاسبية؛

الأسس والمفاهيم والفروض و القواعد و المعايير المختلفة للمحاسبة؛

طرق توزيع أو تحميل المصروفات المختلفة؛

أساليب إعداد وعرض التقارير؛

نظام المعلومات المحاسبي؛

القياس المحاسبي (التقييم)؛

أساليب التحليل المالي؛

تطوير البرامج الآلية المحاسبية.

٢-٢ خصائص الإبداع المحاسبي :

العقلية المحاسبية والمالية المتسائلة والخلاقة؛

قدرة المحاسب على التحليل والتجميع؛

قدرة المحاسب على التخيل والحدس؛

أن يتمتع المحاسب بالشجاعة والثقة بالنفس؛

اعتماد المحاسب على التعليمات المبنية على الحقائق العلمية وليس التعليمات المستمدة من المراكز الإدارية؛

النقد الذاتي ،فالمحاسب المبدع هو الذي يستطيع تطوير ذاته من حيث النقد والتهذيب والتقويم للأفكار والمعلومات ووسائل التحليل التي يستخدمها .

خاتمة:

مما سبق، وعليه فمن الضروري أن يستجيب رجال الفكر المحاسبي والاداري من المحاسبين والاداريين للتطورات سريعة الخطى التي تعرضت لها اقتصاديات العالم ومواجهة تلك التعقيدات الشديدة من خلال توفير الحلول المناسبة للقرارات الإدارية والعمل على تنمية موارد المؤسسة ومواجهة حروب الأسعار للاستحواذ على حصة سوقية أكبر، باستخدام آلية مرنة تعمل في إطار معايير والمبادئ المحاسبية الدولية وبالتالي تسعى إلى تحسين الوضع المالي ومن تم السيطرة على السوق.

وهكذا بدأ المحاسبون والاداريين يدركون أبعاد المسؤولية المنوطة بهم والتي تتطلب منهم الخروج من الشكل التقليدي لعملية المحاسبة إلى المشاركة في عملية اتخاذ القرار وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمات.

ISSN 2414-7893

الهوامش والمراجع:

عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة، ،. ٢٠٠١ص .٨٦.

٢٠٢٠*https://www.tadwiina.com*مفهوم ومكونات الأداء، والعوامل المؤثرة فيه٢٠٢٠

نيفين عبد القادر حمزة إبراهيم حال، استخدام مدخل القيمة المضافة الإقتصادية في تقييم الأداء المحاسبي للشركات، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، مصر، ٢٠١٤، ص:٢٣.

مداني بن بلغيث ومحمد التهامي طواهر، المؤسسة الجزائرية وتحديات الأداء المحاسبي المتميز، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، ٨-٢٠٠٥/٣/٩،ص:٩٨.

نيفين عبد القادر حمزة ابراهيم حال، مرجع سابق، ص :٢٣.

إبراهيم محمد بركات، دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير إدارة المعرفة المحاسبية في العالم العربي حالة الأردن، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، من ٢٦-٢٠٠٤/٠٤/٢٨، ص٠٧.

إبراهيم محمد بركات، مرجع سابق، ص: ٠٨.

حسين هلالي مصطفى، إدارة المعرفة بين الإبداع المحاسبي وإبداع المحاسبين، ملتقى حول ادوار المحاسبين و مراقبي الحسابات في القرارات الإدارة و تنمية الموارد (إبداعات المحاسبية)، المنظمة العربية لتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، ٢٠٠٦، ص ١٣٩.

عجيلة محمد، بن نوي مصطفى، آليات النظام المحاسبي المالي الجزائري والإبداع المحاسبي (ارتباطات وسياسات)، المؤتمر العلمي الدولي حول(الإصلاح المحاسبي في الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، ٢٠١١، ص ١، بتصرف.

عجيلة محمد، بن انوي مصطفى، مرجع سابق ، ص ٥.

حسين هلالي مصطفى، مرجع سابق ، ص ١٤٤.

عجيلة محمد، دور الإبداع المحاسبي والمحاسبين في التسيير واتخاذ القرار دراسة ميدانية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ٢٠٠٩، ص ١٨٣.

عجيلة محمد، بن النوي مصطفى، مرجع سابق ، ص ٥.

عمورة جمال، شريفي احمد ،دور وأهمية الإبداع المحاسبي والمالي في عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و المالية)، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، يومي ١٨-١٩ ماي ٢٠١١، ص ٨.

مرزاقة صالح، بوهرين فتيحة، الإبداع المحاسبي من خلال المعايير المحاسبية الدولية)، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، يومي ١٢ و ١٣ ماي ٢٠١٠، ، ص ٦.

رحيم حسين، بن فرج زوينة، إشكالية الإبداع والإصلاح المحاسبي في الدول العربية(حالة الجزائر)، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، يومي ٢٩ و ٣٠ نوفمبر ٢٠١١، ص ٦.

«8 فوائد لتحليل القوائم المالية :»

إعداد
أسرة تحرير المجلة

تحليل المالية للقوائم المالية يوفر العديد من الفوائد للشركات والمستثمرين والمديرين الماليين. وفيما يلي بعض الفوائد الرئيسية للتحليل المالي:

١. تقييم الأداء المالي: يساعد التحليل المالي في تقييم أداء الشركة عن طريق تحديد النقاط القوية والضعف في القوائم المالية. يمكن استخدام هذه المعلومات لتحديد ما إذا كانت الشركة تحقق أهدافها المالية ولتحديد المجالات التي يمكن تحسينها.

٢. اتخاذ القرارات المالية: يساعد التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية الهامة مثل توجيه الاستثمارات والقروض والتوسع والتخفيضات في التكاليف. يمكن استخدام البيانات المالية لتحديد الاستثمارات الأكثر ربحية وتقدير العائد المتوقع على الاستثمار.

٣. تقييم القدرة على السداد: يساعد التحليل المالي في تقييم قدرة الشركة على سداد ديونها والحفاظ على استدامة النشاط التجاري. يمكن استخدام مؤشرات مثل نسبة التسليف ونسبة التغطية لتقييم قدرة الشركة على سداد الديون.

٤. تحديد الاتجاهات والمخاطر: يمكن استخدام التحليل المالي لتحديد الاتجاهات الفعلية والمتوقعة في الأداء المالي للشركة. يمكن أيضًا تحديد المخاطر المحتملة والتحذيرات المبكرة من المشاكل المالية المحتملة.

٥. تقييم قيمة الشركة: يمكن استخدام التحليل المالي لتقييم قيمة الشركة وتحديد سعر السهم العادل. يمكن أيضًا استخدامه لتقييم الشركات المستهدفة للاستحواذ أو الاندماج.

٦. الامتثال للمعايير المحاسبية: يساعد التحليل المالي في التحقق من الامتثال للشركة للمعايير المحاسبية المعتمدة والقوانين المالية المحلية والدولية.

٧. مراقبة الأداء: يمكن استخدام التحليل المالي لمراقبة الأداء المالي للشركة مع مرور الوقت. يمكن استخدام المؤشرات المالية لتحديد التغيرات في الأداء وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

٨. إعداد التقارير المالية: يمكن استخدام التحليل المالي لإعداد التقارير المالية الدورية مثل التقارير السنوية والربع سنوية والشهرية. يمكن استخدام هذه التقارير لتوفير معلومات مالية دقيقة للمساهمين والمستثمرين والجهات الخارجية.

ISSN 2414-7893

التوقعات ومفهوم الخطر

إعداد
أسرة تحرير المجلة

عندما يتم اتخاذ القرارات في ظل ظروف التأكد فانه عند تنفيذ القرار فان نتائج القرار ستكون مطابقة لما كان متوقع ، وهنا وفي ظل ظروف التاكد تتساوى التوقعات مع ما يحدث فعلاً أي انه لا يوجد خطر .

وعلي ذلك تكون فعندما تكون النتائج الخاصة بقرار الاستثمار مطابقة لتوقعات المستثمرفإن المستثمر هنا لا يعاني من اي درجة من درجات الخطر عندما يتم اتخاذ قرارة في ظل ظروف التأكد .

ومع بعض التبسيط فإن المستثمر عندما يقوم بشراء ورقة مالية لا يوجد إختلاف على عائدها المتوقع من وجهة نظر المستثمر والعائد المحقق فعلاً ، فإننا نصف هذا الاستثمار بأنه الاستثمار الحالي من المخاطرة ، اي ان المستثمر

- يستثمر اموالة في ظل أصل خال من المخاطرة.
- ويحصل على معدل عائد خال من المخاطرة .

Riskless rate of return

ولكن هل توجد استثمارات في الاوراق المالية تحقق ذلك ؟

الاجابة على ذلك ومع التبسيط هي نعم فعندما يقوم المستثمر بالاستثمار في اذون الخزانة قصيرة الاجل فإنه متاكد من العائد الذي سيحصل عليه بناء على سعر شراء الورقة المالية – أذون الخزانة الذي قام بدفعة .

ISSN 2414-7893

تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر

د / نبيل عبدالرؤف إبراهيم

من ارشيف المجلة

الاحتياجات المالية للمشاريع الصغيرة:

تمر المشاريع الصغيرة عند تأسيسها بعدة أطوار، وتختلف أشكال التمويل فيها حسب الطور الذي تمر فيه:

١. طور التأسيس : يتم عادة من قبل العائلة المالكة.

٢. طور النمو الأولي : يتم ذاتيا من خلال الأرباح المستثمرة.

٣. طور النمو المتسارع : يمكن للمالك أن يقترض الأموال من المصارف، مستعينا ببعض المنظمات التي تساعده في تقديم الكفالات كمنظمة مثلا مما يخفض تكلفة رأس المال.

٤. إذا احتاج المشروع إلى استثمار جديد لتوسيع عمله أو لتنويع منتجاته، فإن التمويل يمكن أن يقدم من الجهات الحكومية أو ما شابهها.

٥. يمكن تخفيض تكلفة الأموال المقترضة بإستصدار عدد من القوانين تخص الشركات التي تتمتع بتصنيف معين أو التي تمارس عملها في موقع جغرافي محدد.

٦. المصارف هي مصدر الأموال، وهي التي تؤمن التمويل قصير الأجل. وفي بعض الأحيان يمكن جدولة ديون المشاريع السابقة وتوحيدها لزيادة رأس المال العامل فيها على المدى المتوسط. ومن الضروري أن يراعي النظام المصرفي البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المالي الموجود.

(موقع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة على شبكة الانترنت (. (www.sdeo.org

يشكل تحدي انخفاض الاموال المخصصة لتمويل تلك المشروعات معوق رئيسي يحول دون نمو نشاط الصناعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر أو حتى التوسع فى أعمالها (بدر الدين عبد الرحيم : آليات تمويل مشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة)٢٢. وتشير بعض دراسات المراكز البحثية بمنظمة التعاون والتنمية الاوربية إلى أن إيجاد فرص تمويل تتناسب مع حجم ونشاط الصناعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر لا تزال تمثل عائقا حقيقيا على نطاق العالم بصفة عامة، وعلى نطاق الدول النامية بصفة خاصة، حيث يلاحظ أن ضعف تمويل المشروعات يمثل العقبة الرئيسة أمام تنميتها، بل وحتى إستمراريتها وترصد الجهات المختصة عن التجارة في بعض الدول متمثلة فى الغرف التجارية الشكوى الرئيسية لإصحاب الصناعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر ويرون أنها تتركز بصورة مستمرة في ان المشكلة الحقيقية تكمن في عدم الحصول على التمويل والدعم والحوافز، وانه إذا ما توفر هذا العنصر، فإن المعوقات يكمن حلها . اما العديد من مؤسسات التمويل العالمية التي إنشئت لهذا الغرض في العديد من الدول النامية ، فترى أن التمويل الذي تم توفيره لهذه المشروات لم يحقق نتائج ايجابية، بل ان اغلبية هذه الصناعات قد خسرت بسبب ضعف دراسات الجدوى، وسوء الادارة، وقلة الخبرة، وعدم توفر المبادرات الفردية . (د. نجلاء مرتجى : نحو غدا افضل للمشروعات الصغيرة)٢٣

وفى مصر يعتبر الصندوق الاجتماعى للتنمية من إحدى المؤسسات الهامة التى ساهمت وبقدر كبير فى تمويل وتقديم الدعم الفنى للمشروعات الصغيرة. ويعتبر الصندوق نجح الى حد ما في أن يتحول إلى مؤسسة تنموية متكاملة ذات توجه جديد تضطلع بالعديد من المهام منها:

١- خلق الآليات التي من شأنها استيعاب مردود العولمة.

٢- تعبئة الجهود للتخفيف من مخاطر العزلة الاجتماعية.

٣- المساعدة على التخفيف من حدة الفقر ومواجهة البطالة.

ومن هنا يقوم الصندوق بخلق المزيد من فرص العمل لأصحاب المشروعات الصغيرة الجديدة ويوفر لهم الحزم الائتمانية والمساعدة الفنية ويعمل على إكسابهم المهارات المطلوبة للنجاح وإمدادهم بالمعرفة التكنولوجية سواء كانت مصرية أو دولية.

ISSN 2414-7893

الفرق بين

المحاسبة المالية والمحاسبة الادارية

إعداد وتجميع
أسرة تحرير المجلة

المحاسبة المالية تركز على تسجيل وتقديم التقارير المالية للجهات الخارجية مثل المستثمرين والمصارف والجهات الحكومية. تهدف المحاسبة المالية إلى توفير معلومات دقيقة وموثوقة حول الأداء المالي للشركة ومعرفة قدرتها على تحقيق الأرباح وتحمل الديون.

أما المحاسبة الإدارية فتركز على توفير المعلومات الداخلية للإدارة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والتكتيكية. تهدف المحاسبة الإدارية إلى تحليل وتفسير البيانات المالية وتوفير معلومات متعمقة حول تكاليف المنتجات والخدمات والأنشطة المختلفة في الشركة.

وفيما يلي بعض الاختلافات الرئيسية بين المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية:

١. الجمهور المستهدف:
- المحاسبة المالية: تستهدف الجهات الخارجية مثل المستثمرين والجهات الحكومية.
- المحاسبة الإدارية: تستهدف الإدارة العليا والمدراء القراريين في الشركة.

٢. الهدف:
- المحاسبة المالية: توفير معلومات مالية لاتخاذ القرارات المالية وتقييم الأداء المالي.
- المحاسبة الإدارية: توفير معلومات متعمقة لاتخاذ القرارات الإدارية وتحسين الكفاءة والفعالية.

٣. التوقيت:
- المحاسبة المالية: تتم عادة بشكل سنوي وفقًا للمعايير المحاسبية المعتمدة.
- المحاسبة الإدارية: يمكن أن تتم بشكل دوري أو حسب الحاجة لتلبية احتياجات الإدارة.

٤. المعلومات المقدمة:
- المحاسبة المالية: تقارير مالية مثل القوائم المالية والتقارير السنوية.
- المحاسبة الإدارية: تقارير تحليلية مثل تقارير التكاليف وتقارير أداء الأنشطة.

٥. التركيز:
- المحاسبة المالية: تركز على القواعد والمعايير المحاسبية والامتثال للتشريعات المالية.
- المحاسبة الإدارية: تركز على تحليل البيانات المالية وتحسين العمليات واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

بشكل عام ، تهدف المحاسبة المالية إلى توفير معلومات مالية للجهات الخارجية ، بينما تهدف المحاسبة الإدارية إلى توفير معلومات داخلية لاتخاذ القرارات الإدارية.

ISSN 2414-7893

من ارشيف المجلة

آليه إصدار النقود في الاقتصاد الاسلامي

د /هايل طشطوش

المطلب الاول: ضوابط الإصدار النقدي في النظام الإسلامي

لقد وضع التشريع الاسلامي ضوابط هامة وحيوية ومستدامة تعمل على ضبط الاصدار النقدي وحمايته وجعلة اداة هامة من ادوات النهوض الاقتصادي ومن أبرز هذه الضوابط ما يلي:

١. منع اصدار النقود الا من قبل ولي الامر (الدولة) حيث قصر حق إصدار النقود على الدولة وحدها دون الأفراد والمؤسسات ، واعتبار هذه الوظيفة دليل من ادلة سيادة الدولة وسلطانها ( ) وقد وردت اقوال كثيرة للفقهاء تجيز وتبارك هذا التوجة لاهميته في ضبط الامور ولم ينكر علماءالإسلام وفقهاؤه على الدولة هذا الحق على مر العصور، ( ) ويقول الإمام أحمد <> لايصلح ضرب الدرهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان ،لأن الناس إذا رخص لهم ركبوا العظائم» وفي هذا المقام يعتبر ابن خلدون « ان السكة هي احدى شارات الملك»( )>.

٢ . تحريم الغش : فقد شدد الاسلام على أن تكون النقود المصدرة خالصة وخالية من الغش . لقول الرسول صلى الله عليه وسلم <>من غشنا فليس منا <> وللغش في النقود مضار كثيرة ابرزها انه يساهم في رواج النقود وكثرتها بين ايدي الناس مما يؤدي الى فقدانها لقيمتها وبالتالي حصول التضخم الذي يؤدي الى الكساد.، وللفقهاء في هذا المقام اقوال كثيرة منها : قول الامام الشافعي :» يكرة للامام ضرب الدراهم المغشوشة للحديث الصحيح ان رسول الله قال :» من غشنا فليس منا) ، وفية فساد للنقود واضرارا بذوي الحقوق وغلاء للاسعار وانقطاع الاجلاب وغيرة من المفاسد.... ويكرة لغير الامام ضرب المغشوش لأن فيه افتئاتا على الامام فيغتر به الناس بخلاف ضرب الامام « ( )بل ان ابن عرفة افتى فيمن يقوم بهذا الفعل ان يخلد في السجن حتى يموت» ( )

٣. أن يتناسب حجم الإصدار النقود مع النمو الحقيقي في الانتاج حيث يخضع الإصدار النقدي للتغير في حجم الطلب على النقود ،فهو يتناسب مع نمو الإنتاج الحقيقي مع مراعاة تثبيت القيمة الفعلية للنقود ، لتحقيق سلامة الاقتصاد ونموه الثابت المستديم وتأمين العدالة الاقتصادية والاجتماعية. يقول الأمام ابن تيمية <> ينبغي للسلطان أن يضرب لهم فلوسا تكون بقيمة العدل في معاملاتهم من غير ظلم لهم ،ولايتجر ذو السلطان في الفلوس أصلا <> ، وعليه فلا يحق للدولة أن تصدر نقود لأجل مايسمى بالتمويل بالتضخم أو التمويل بالعجز ،وهو أن يقوم البنك المركزي بإصدار كمية إضافية من النقود لحساب الدولة الخالص تستخدمها في تغطية العجز الذي تعاني منه الميزانية العامة ،نتيجة تجاوز النفقات لمجموع الأيردات العامة .

ويقول الشاطبي: « الاستقراض في الأزمات انما يكون حيث يرجى لبيت مال المسلمين دخل ينتظر أو يرتجى ،وأما لم ينتظر شيئا وضعفت وجوه الدخل ،بحيث لايغني كبير شئ ،فلابد من جريان التوظيف».

وقد ثبت بالتطبيق العملي المعاصر مضار التمويل التضخمي (التمويل بالعجز) وقد اشار لذلك كثير من الاقتصاديين الغربيين انفسهم حيث يقول المدير الإداري لصندوق النقد <> أن التمويل بالعجز يضر بالاقتصاد من خلال التضخم واختلال ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات الفائدة وسوء تخصيص الموارد ،وانخفاض معدل النمو وزيادة البطالة ومن ثم التوترات الاجتماعية وقد سبق الاسلام هذا التوجة بقرون عديدة من خلال ضبط الاصدار النقدي وتناسبة مع عملية النمو الحقيقي في الاقتصاد.

ISSN 2414-7893

المطلب الثاني : ادوات السياسة النقدية المحققة لاهداف الاقتصاد الاسلامي :

يجدر بنا التوضيح اولاً ما هي غايات واهداف الاقتصاد الاسلامي وذلك لكي نستطيع ان نقيس مدى قدرة ادوات السياسة النقدية الاسلامية على تحقيق هذه الاهداف وبلوغ تلك الغايات .

الفرع الاول :اهداف الاقتصاد الاسلامي :

تنبثق اهداف الاقتصاد في الاسلام من ثوابت الشريعه ومنطلقاتها ، فهي شريعه سماوية غايتها وهدفها تحقيق كرامة الانسان وعزته باعتبارة خليفة الله على الارض ، ووظيفة الاستخلاف هذه تقتضي ان يحظى الخليفة بكل المقومات التي تمكنة من اداء وظائفة وواجباته بكل اقتدار ، ويمكن من خلال ذلك تحديد اهداف وغايات الاقتصاد في الاسلام بما هو آت :

اولا: تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة :

ان العدل بالحق هو اساس الشريعه الاسلامية ، فالله سبحانه وتعالى قائم بالعدل في ملكة وقد جعل العدل اساسا للملك واساسا لقيام الامة وديمومتها ، فبالعدل تسود الامم الكافرة وبالظلم تفنى الامم المؤمنة ، فالعدل بالحق هو اساس التوزيع في الاسلام فقد وضع الاسلام نظاما للتوزيع فريد من نوعه، فهو يضمن وصول العوائد والحقوق الى اصحابها بكل شمولية ودقة ومن العسير بل من المستحيل ان يبقى فرد واحد من افراد الامة خارج اطار عملية توزيع الدخل والثروة مما يحقق عدالة عز نظيرها على وجه الارض فالاقتصاد في الاسلام يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية الأنسان من ألوان الفقر والفاقة، بل ويسعى إلى خلق الظروف المناسبة لحياته وضمان كرامته وإنسانيته، وبذلك يتميز عن غيرة من النظم الاقتصادية الوضعية التي تزعم وجود قانون طبيعي ـ وتلقائي ـ وراء تحريك الحياة الاقتصادية، ليبرر ألوان الجشع والاستغلال، ويضفي المشروعية على هذه الأوضاع الفاسدة. .ومن ابرز الاسس الحقوقية في الاسلام هو العمل حيث حض الاسلام على العمل ورغب وشدد على السعي وبذل الجهد طلبا للرزق وتحقيقا لوظيفة الاستخلاف . والاساس الحقوقي الآخر هو الملكية والتي جاءت في الاسلام ملكية مختلطة تمزج بين حاجة الفرد وميولة وفطرته وحبة للتملك وبين حاجة الامة الى ملكيات تبقى مملوكة ملكاً عاماً ينتفع به افراد الامة لاينبغي لآحاد الناس الاستئثار بها، .ثم الاساس الحقوقي الثالث هو الحاجة الناجمة عن امر خارج عن ارادة الانسان كعجز او مرض او شيخوخة ..الخ ..، وبالتالي نرى ان الاسس الحقوقية في الاسلام مرتبة ترتيبا منطقيا يحقق الكفاءة والعدالة .( )

ومن الادوات الهامة التي تؤدي بلوغ هذا الهدف ايضا ما يلي :

١. نظام الزكاة : وهي الحد الأدنى من الصدقات المفروضة سنوياً على الأموال المكتنزة والأموال المعدة للتجارة والغلات الزراعية والحيوانية والصناعية وغيرها .وتتجه الإيرادات منها إلى أصناف ثمانية (الفقراء والمساكين ، والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وأبن السبيل).

٢. نظام الصدقات : والصدقات وهي الإنفاق التطوعي في سبيل الله على جميع أوجه الخير ، ولا يلزم لها نصاب أو حد أدنى وقد حث عليها القران الكريم والسنه المطهرة

٣. نظام الميراث : وقد اختص به الله عز وجل فقسم الاقسام ووضع الحصص دون تدخل لبني الانسان في ذلك فهو قسمة الحق جل وعلا بين عباده .

.ثانيا : التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية :

وفي الاسلام لا يتم التخصيص الامثل الا وفق القواعد القيمية والضوابط العملية التي وضعتها الشريعة الغراء ، ولعل ابرز ما يميز نظام تخصيص الموارد في الاسلام انه يتم وفق منظومة قيمية محكمة غاية في الاتقان والشمولية والدقة ولعل ابرز ملامحها هو التالي :

أ. اقتصار الانتاج الاسلامي على الطيبات فقط ، وعدم إنتاج السلع المحرمة الضارة.

ب. تحريم الربا بحيث لا يعطي رأس المال عائداً إلا بقدر ارتباطه بالمخاطرة.

ت. ترتيب الاولويات بحيث يتم التركيز على الضروريات من غير إسراف أوإفراط .

ث. الابتعاد عن إنتاج السلع والخدمات الترفية .

ج. توفير الحاجات الأساسية للمجتمع حيث يتم الإنتاج حسب الأولوية والضرورة للمجتمع وتقسيم إلى ثلاث مستويات:

١. السلع الضرورية : وهي كافة السلع والخدمات التي تخدم في صيانة الأركان الخمسة وهي (الدين ـ النفس ـ العقل ـ النسل والمال) ومن الأمثلة الشراب والطعام .

٢. السلع الحاجيه :وهي لا تتوقف عليها حياه الفرد وهي سلع يمكن الاستغناء عنها ولكن بشيء من المشقة . مثل استهلاك الاطعمة اللذيذة . .

٣. السلع التحسينية : (وهي الأمور يؤدي وجودها الى تسهيل الحياة وتحسنها وتجملها مثل ممارسة الرياضة والتنزة المشروع) .

ثالثا: الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية :

لاشك ان وجود عدالة توزيعية وتخصيص امثل للموارد في الاسلام سيؤدي بالضرورة الى الاستخدام الاكفاء للموارد المتاحة بما يحقق رفاهية الفرد والمجتمع معا .حيث سيتم انتاج اكبر كمية ممكنه من الموارد المتاحة وباقل التكاليف وسيكون الانتاج المتحقق موافقا للتفضيل الاجتماعي دون زيادة او نقصان .

هذه بعجالة اهداف وغايات الاقتصاد الاسلامي ولكن السؤال الذي ينبغي ان يجيب علية هذا البحث هو : هل يمكن لادوات واجراءات السياسة النقدية الاسلامية ان تحقق هذه الاهداف والغايات ؟؟

الفرع الثاني : ادوات السياسة النقدية في الاسلام ومدى قربتها على بلوغ الاهداف.

السياسة النقدية اليوم تستخدم العديد من الادوات والاجراءات لتحقيق الاهداف والغايات المنشودة ، ولتحقيق الغاية والهدف من البحث فسوف ننظر بادوات السياسة النقدية اسلاميا ونقدرها لنتعرف على مدى قدرتها على ضبط الإقتصاد ومن هذه الادوات :

١. سعر اعادة الخصم :

يعد سعر الخصم أو كما يسمى سعر إعادة الخصم بمثابة سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصمه لما يقدم إليه من كمبيالات وأذونات الخزانة، ويحصل البنك المركزي على سعر الخصم عند تقديمه قروض وسلف مضمونة إلى البنوك التجارية.

يسمح سعرالخصم بوجود فرص حقيقية للبنوك التقليدية للحصول على القروض من البنك المركزي،وبخاصة حينما تواجه هذه البنوك نقصا غير متوقع في الاحتياطات أو زيادة في سوق مفاجئة على شباك الائتمان أو عدم القدرة على تحصيل سيولة ضرورية في سوق النقد.

ومن جانب آخر ،يستطيع البنك المركزي من خلال هذه الوسيلة ان يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي .بحيث يتحكم البنك المركزي في سعر الفائدة بالزيادة أو بالنقصان تبعا للظروف الاقتصادية المختلفة بغية التأثير في حجم الائتمان المتاح، فإن كانت هناك بوادر تضخم يرفع البنك المركزي سعر الفائدة حتى تزيد تكلفة الاقتراض على البنوك التجارية وعملائها، وبالتالي يحد من حجم الائتمان ويخفض من وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، أما إذا كانت هناك بوادر انكماش فإن البنك المركزي يخفض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض ومن ثم زيادة وسائل الدفع..ولكن يرى كثير من الباحثين ان استعمال هذه الوسيلة بات اقل فاعلية مما كان علية في السابق .

تقدير اسلامي :

لاشك ان لهذه الوسيلة تقديرا قدمه فقهاء الاقتصاد الاسلامي قد يختلف عن الرؤية الوضعية لهذه الاداة كواحدة من ادوات ضبط الاقتصاد حيث يرى كثير من الباحثين أن البنوك الإسلامية لا يمكنها الاستفادة منها، حيث إنها تتعارض مع منهج عملها القائم على عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء.

الحلول والتصورات للبديل :

يمكن للخروج من الخلاف الفقهي حول هذه النقطة ان تختلف صيغة التعامل الجاري بين المصرف الاسلامي والمصرف المركزي بحيث يقوم المصرف المركزي بتبني بدلا من سياسة سعر الخصم صيغة ملائمة لأحكام العمل المصرفي الإسلامي يمكن تلخيصها بالآتي :

أ. التوافق على نظام عقدي خاص بين البنك المركزي والبنك الإسلامي ينص على عدم التعامل بالفائدة على الخصم، أي ان لا يتقاضى البنك المركزي فائدة مقابل الخصم على الأوراق التجارية..

ب. يقوم البنك الإسلامي بايداع مبلغا من المال مهما كان حجمة بدون عائد. لدى المصرف المركزي وإذا تسلم المصرف المركزي هذه الأوراق يجعلها كضمان لقروض يمنحها للبنك الإسلامي دون احتساب فائدة عند تحويلها إلى سيولة نقدية، أو يعيدها البنك الإسلامي بصورة مضاربة أو مشاركة أو مرابحة بعد تحويلها إلى نقد.

ت. على البنك المركزي ان يتعاون مع المصرف الاسلامي بأن يعتمد نظام المشاركة في الربح والخسارة بديلا لنظام الفائدة، ليدفع بنشاط البنوك الإسلامية ويساعدها في تحقيق أهدافها.

ث. يمكن للبنك المركزي أن يحدد سقوف دنيا وعليا لأسعار الفائدة بالحد الأدنى والأعلى لنسب الأرباح والخسارة، ويخضع بذلك جميع أشكال السلف والودائع والتحويلات الممنوحة للبنك الإسلامي لآلية العمل الاستثماري الذي بدوره يخضع للربح والخسارة.

ادوات اسلامية بديلة لسعر اعادة الخصم :

يمكن في الاقتصاد الاسلامي استحداث ادوات بديلة عن سعر الخصم ولا تتعارض مع الشريعه الاسلامية ومنها :

أ. يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة تغيير نسب المشاركة في الأرباح للتمويلات الممنوحة، بما يتماشى مع أهدافه الرامية لضبط الائتمان وتنظيم الطلب على التمويل المصرفي بوجه عام. وحينما يهدف البنك المركزي إلى توسيع مظلة الائتمان تتوقف مشاركته على تحقيق هامش ربح أقل وبعكس ذلك يزيد من هامش الربح، وتبعا لذلك يتأثر الهامش الصافي للربح الذي يحققه البنك الإسلامي مما يسهم في ضبط تمويلاته ومجال مشاركته في إحداث الائتمان المرغوب.

ب. التحكم في نسبة المضاربة التي تؤول الى المصرف الاسلامي عن الاموال المقدمة لعملائة .ويمكن للمصرف المركزي من خلال تغيير هذه النسب التاثير في تكلفة التمويل ومن ثم تشجيع او تثبيط التوسع في حجم الائتمان .

٢. الاحتياطي النقدي القانوني.

يستطيع المصرف المركزي زفق هذه السياسة ان يؤثر في حجم الائتمان الذي تمنحة المصارف التجارية الى عملائها وبالتالي يؤثر في حجم النقود الورقية وفي حجم ودائع الادخار ، بحيث تتأثر قدرة البنوك التجارية في منحها للائتمان بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي قررها البنك المركزي يلزمها بها البنوك التجارية باستقطاع جزء من ودائعها كاحتياطات نقدية تودع لدى البنك المركزي.

تختلف قوانين المصارف المركزية من حيث فرضها نسب الاحتياطي النقدي القانوني، من بلد الى اخر فمنها من يفرضها على جميع أنواع الودائع دون تمييز وبمعدل واحد، ومنها ما يميز بين الودائع حسب أجالها فيفرض نسبة أعلى على الودائع الجارية بالمقارنة مع الودائع الادخارية ويعزى هذا التمييز إلى أن الودائع الأولى عرضة في أي وقت للسحب. ونجد البعض الاخر من البنوك المركزية يميز بين نسبة الاحتياطي النقدي حسب أجل الوديعة وفي هذه الحالة يتناسب أجل الوديعة عكسيا مع نسبة الاحتياطي النقدي لنفس السبب المذكور .

كيفية التاثير من خلال هذه الوسيلة :

تتغير نسبة الاحتياطي القانوني النقدي تبعا للظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد محل الاعتبار ، إذ يعمد البنك المركزي عادة إلى زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في أثناء فترات الرواج الاقتصادي وعلى العكس تماما يعمد البنك المركزي إلى تخفيض هذه النسبة أثناء الركود والكساد الاقتصادي بهدف تشجيع المصارف على التوسع في منح الائتمان المصرفي خاصة وأن العلاقة عكسية بين خلق الودائع من قبل المصارف التجارية من جهة ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني من جهة أخرى.

تقدير اسلامي :

نظرا لان تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من الوسائل الفعالة في التأثير على الائتمان المصرفي فكان لابد من إعادة تكييف الاحتياطي الإلزامي لينسجم مع معطيات العمل المصرفي الإسلامي، وتبرز أهم الأفكار المطروحة في هذا المجال على النحو التالي :

أ. يرى كثير من باحثي الاقتصاد الاسلامي بانه من غير المقبول اعفاء المصارف الاسلامية من نسبة الاحتيلاطي القانوني .

ب. يقترح بان يتم تخفيض أو إعفاء الودائع الاستثمارية لدى البنك الإسلامي من نسبة الاحتياطي القانوني، لان هذه الودائع قدمها أصحابها للبنك الإسلامي بغرض استثمارها على أساس نظام المضاربة وفقا للنتائج الفعلية للاستثمار من ربح أو خسارة، ومن ثم فليس هناك التزام على البنك الإسلامي بضرورة ردها كاملة لأصحابها فهي ليست مضمونة على البنك كما هو الحال بالنسبة للودائع الآجلة بالبنوك التقليدية، كما أن سياسة الاحتياطي القانوني تؤدي إلى تعطيل جزء من موارد البنك الإسلامي على غير رغبة المودعين وتتعارض مع حسن استثمار المال كاملا، وهذا مايؤثر سلبا على العائد الموزع على أصحاب الحسابات الاستثمارية.

ت. على المصارف المركزية ان تراعي الطبيعه الخاصة(اللاربوية) للمصارف الاسلامية بحيث لا تطبق عليها سعر الفائدة الجزائي في حالة عدم الوفاء بالحد الادنى لمتطلبات الاحتياطي القانوني واستبداله بنظام غرامة مرتبطة بحجم التجاوز.

٣. عمليات السوق المفتوحة :

تتلخص هذه العمليات في قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والنقدية في السوق المالية والنقدية، بهدف التقليل من حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية عن طريق منافستها، وكذا الضغط على سيولة الأفراد في حالة بيعهم للأوراق المالية، وقد تشمل هذه السياسة التعامل في العملات الأجنبية والذهب. ففي حالة الانكماش يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية بهدف زيادة السيولة النقدية في الاقتصاد، وفي حالة التضخم يقوم بيع الأوراق المالية بهدف تخفيض السيولة ، ويرى كثير من الباحثين ان هذه الاداة هي من اقوى ادوات السياسة النقدية تأثيراً في الاقتصاد.

تقدير اسلامي :

يعتبر التعامل بالأوراق المالية ومن بينها السندات الحكومية مخالفا لأحكام الشريعة الإسلامية لأن السندات تمثل صورة من صور عقد القرض، وتحمل فائدة ثابتة من قيمتها الاسمية فتتحول بهذا الشكل إلى أحد أشكال القروض الربوية.

ISSN 2414-7893

وعلى أساس عدم جواز التعامل بالسندات لما تحمله من فائض ربوي تصبح علاقة المصرف الإسلامي بالبنك المركزي في هذا الإطار غير سليمة من الوجهة الشرعية، لأن أساليب المصرف الإسلامي قائمة على عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء. ( )

التصور البديل:

أ. اعتماد مبدأ المشاركة في الارباح والخسائر بين المصرف المركزي والمصرف الاسلامي وذلك من خلال إصدار أوراق مالية مختلفة(ليست سندات) تعتمد مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، وتكون على شكل قسائم تحمل نسب أرباح متغيرة بدلا من السندات التي تحمل عائد ربوي ثابت، وعن طريق هذه الآلية يستطيع البنك المركزي أن يحقق أهدافه النقدية ويضبط حجم العرض النقدي حسب هذه الأهداف، ففي حالة سياسته الرامية لتخفيض مستوى العرض النقدي يتعين على البنك المركزي أن يحدد نسب أرباح أقل من بيع القسائم، فتكون مشاركته أقل وقدرته أكبر على امتصاص المدخرات ومن ثم خفض العرض النقدي، وفي حالة الشراء يمكنه تحديد نسب أرباح أعلى عن طريق مشاركة أكبر مما يوسع ويزيد حجم العرض النقدي ويحقق مجالات أوسع للائتمان

ب. يمكن للمصرف الاسلامي التعويض عن السندات وذلك باصدار صكوك اسلامية كصكوك القروض الحسنة المضمونه السداد وكذلك اصدار صكوك المشاركات والمضاربات .

٤. بدائل اخرى :يمكن اللجوء الى وسائل اخرى ثانوية(غير كمية) قد تلعب دوراً هاماً في عملية التأثير على عرض النقد وبالتالي تحقيق الاهداف النقدية خصوصا والاقتصادية عموما وأبرز وسيلة هي :

- الاقناع والتأثير الادبي:

يستطيع البنك المركزي بما له من هيبة مالية ومكانه مصرفية ان يمارس اساليب الاقناع والتأثير الادبي واستخدام الاسلوب الاعلامي وذلك بتوجية البنوك ونصحها وارشادها واحيانا اصدار تعليمات تجبرها على اتباع سياسة معينة تساهم في ضبط العمليات المصرفية والنقدية تحديدا .بما يحقق الاهداف الاجتماعية والفردية معا .

وأما التقدير الاسلامي في ذلك : فانه يرى انه لاضير في ممارسة المصرف المركزي اسلوب الاقناع والتأثير الادبي بما يحقق مصلحة الامة

ISSN 2414-7893

«التكاليف المعيارية والمفاهيم المستحدثة »

إعداد وتجميع
أسرة تحرير المجلة

من أسباب وجود محاسبة التكاليف

- لقياس وتحديد تكلفة المنتجات.

ولكن في ظل الثورة الصناعية لم يفلح فقط قياس وتحديد التكلفة حيث ان المنتج الواحد من الممكن أن يكون له أكثر من منافس وعليه ظهر مفهوم المفاهيم المستحدثة.

سبب ظهور المفاهيم المستحدثة

لعميلة تقصيد " تخفيض " تكلفة المنتجات

ميزة سعرية .

ميزة مرتبطة بالجدولة لأجل المنافسة.

المفهوم : -

تنقسم المفاهيم المستحدثة الى أحد عشر مفهوم وهم كالتالي: -

١- مفهوم التكاليف المستهدفة.
٢- مفهوم نظام التحسين المستمر " هدفة تخفيض التكلفة "
٣- مفهوم ريادة التكلفة.
٤- مفهوم المقاييس المرجعية.
٥- مفهوم إدارة الجودة الشاملة.
٦- مفهوم سلسة القيمة.
٧- مفهوم تقييم الأداء المتوازن.
٨- مفهوم نظم إدارة التكاليف.
٩- مفهوم المحاسبة على التكلفة على أساس الأنشطة.
١٠- مفهوم تحليل التكاليف الاستراتيجية.
١١- مفهوم نظرية المحددات

ISSN 2414-7893

المفهوم الأول ١١/١ : مفهوم التكاليف المستهدفة
الهدف : - سبب وجوده هو تخفيض تكاليف المنتجات الجديدة أو المنتجات التي تحتاج إلى تطوير.
المفهوم و التعريف : - هي التكاليف الواجبة التي يجب عدم تجاوزها والا ترتب على ذلك انخفاض أرباح المنشاة.
معادلة التكاليف المستهدفة = سعر البيع – التكلفة المستهدفة

- وهي التكاليف التي يتم الوصول اليها بديا مرحلة تصميم المنتجات ثم مرحلة الإنتاج وصولا إلى مرحلة التسويق من أجل تحقيق الربح المستهدف او الربح المخطط له إذا ما تم البيع في السوق الخارجي.

- تستخدم التكاليف المستهدفة عادة في حالة المنتجات الجديدة أو مراحل تطوير منتجات موجوده بالفعل

- يجب الالتزام بوجود التكاليف المستهدفة

التكاليف المستهدفة في المنتجات الجديدة وهدفها تحقيق التكلفة المستهدفة للمنتجات الجديدة او المطورة
وهي تكاليف ذات منظور شامل وخارجي ----- لاعتمادها على سعر السوق الخارجي أثناء تحديدها والوصول إليها

- علاقة التكاليف المستهدفة بالتكاليف المعيارية

الهدف من التكاليف المعيارية
الهدف منها هو الرقابة على التكلفة الفعلية أثناء عملية الإنتاج بغرض تحديد الانحرافات واسبابها وكيفية معالجتها.

الانحراف = التكلفة المعيارية – التكلفة الفعلية ---- اذا كانت النتيجة موجبة في صالح الشركة
---- اذا كانت النتيجة سالبة ليس في صالح الشركة
تعريف التكاليف المعيارية : هي أداة للتخطيط والرقابة وهي تمثل ما يجب ان يكون عليه التكلفة الفعلية في المستقبل أي محددة مسبقاً على أساس علمي وعملي
تركز التكاليف المعيارية على العمليات الداخلة اثناء عملية التصنيع في المنشأة أي هي عبارة عن مقاييس للكفاءة الداخلية.
- التكاليف المعيارية هدفها الرقابة وليس تخفيض تكلفة المنتجات.
يوجد تكامل بين التكلفة المستهدفة والتكلفة المعيارية
- التكلفة المستهدفة – هدفها تخفيض تكلف المنتجات.
- التكلف المعيارية – هدفها الرقابة على التكلفة الفعلية للمنتجات.

والسؤال هل يمكن أن تحل التكلفة المعيارية محل التكلفة المستهدفة في المفهوم والوظائف داخل المنشاة (ناقش)
لا يمكن ان تحل التكاليف المعيارية محل التكاليف المستهدفة والنقاش عبارة عنما تم شرحة سابقاً

المفهوم الثاني ١١/٢ :- نظام التحسين المستمر " هدفة تخفيض تكلفة المنتجات "

الهدف : - يهدف نظام التحسين المستمر الى تخفيض التكاليف ولك من خلال مرحلة التصنيع لمنتج موجود في التشغيل بالفعل.
المفهوم : - هو أسلوب لتخفيض المنتجات لمنتجات قائمة خلال مرحلة الإنتاج من خلال تطوير وتحسين أساليب أداء العمليات " أساليب الإنتاج " ويمكن إجراء ذلك من خلال نظام حوافز للعاملين ويجب ان تكون عملية التحسين مسئولية جميع العاملين.

لابد من تأسيس هدف تخفيض التكلفة ومن ثم مقارنته بالتكاليف الفعلية مع هدف التحسين
والمقصود بالتحسين المستمر يعني لو مثلا في عام ٢٠١٩ كانت التكاليف المقدرة ٩ ولكن الفعلية ٨,٥ يجب ان تقدر التكاليف المقدرة للعام التالي اقل من ٨ والفعلي اقل من ذلك الرقم وهكذا لكل عام (المقصود تقليل التكلفة في كل سنة عن السنة التي تسبقها)

مهمة جداً في التحسين المستمر
في حالة التحسين المستمر يجب ان أن لا يضر ذلك بمستوى جودة المنتجات أو إرضاء العميل .

يتم الوصول الى الهدف التحسين المستمر في ضوء الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بما لا يقل ذلك من مستوى الجوده .
يوجد تكامل بين أهداف كلا من التكاليف المعيارية ونظام التحسين المستمر ، حيث يوظف التكاليف المعيارية للرقابة على التكاليف بينما التحسين المستمر يهدف الى التخفيض المستمر في التكاليف

المفهوم الثالث ١١/٣ :- ريادة التكلفة

الهدف : هو تخفيض تكلفة المنتجات من أجل الوصول الى التمييز التكاليف والريادة في التكاليف وأيضا الحفاظ على الجودة.

المفهوم : تخفيض التكاليف يجب ان تخفيض في الأسعار " سعر البيع " إلى المدى يخرج عن قدرة المنافسين لديك ويستمر التخفيض أو التمييز لحين الوصول الى الهدف الاسمى ريادة التكلفة

- متى تتحقق ريادة التكلفة؟

تتحقق ريادة التكلفة إذا ما امكن الوصول الى تكلفة الوحدة المنتجة تقلعن متوسط تكلفة الوحدة لدى المنافسين

لتحقيق ريادة التكلفة

يستلزم ذلك وجود :-

١- هندسة تطوير خطوط الإنتاج للعمليات الإنتاجية.
٢- وفورات في الإنتاج " الإنتاج بحجم كبير "
٣- إدارة الجودة الشاملة " مسئولية الجميع"
٤- التكاليف المعيارية – الرقابة على التكاليف المعيارية

المفهوم الرابع ١١/٤ :- المقاييس المرجعية

الهدف : هو تخفيض تكلفة المنتجات وهدفه تحديد مواطن الاسراف وترشيد وتحسين كفاءة الأداء داخل المنشاة.

المفهوم : هو المقارنة بالتجارب والأداء الناجح للمنافسين أو المنافس القائد في مجال التكاليف.

مقارنة الأنشطة وعمليات وتكاليف المنشأة المنافسة الناجحين في السوق.

مقارنة الأنشطة وعمليات وتكاليف المنشاة للمنافسين الناجحين في السوق.

مشكلة من الممكن ان يكون القائد العام الحالي يتغير في العام اللي بعدة .

يستلزم تطبيق أسلوب المقاييس المرجعية ومحتاج منك البحث المستمر عن اعلى النماذج الأكثر فاعلية في الأداء وتخفيض التكلفة.

المقاييس المرجعية

خارجية : - مقارنة بينك وبين المنافسين وعوامل النجاح .

داخلية : - الأقسام الداخلية للمنشاة ما هي افضل أداة ناجحة.

المقاييس المرجعية – أفضل دولة تطبقها هي الصين لأنها تعمل محاكاة لنظام التشغيل في عوامل النجاح ومحاكاة مستويات الاداء للشركات المنافسة.

يجب أن أفهم هذه المقاييس ليها مشاكل

مشاكل المقاييس المرجعية

- مقاييس تهتم بالأداء وليس مقاييس مالية.
- صعوبة الحصول على معلومات من المنافسين.
- عدم وجود قاعدة بيانات خاصة للمقاييس المرجعية.
- تكلفة جميع المعلومات قد تكون بدون جدوى.

المفهوم الخامس ١١/٥ :- إدارة الجودة الشاملة

المفهوم – هي مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تضعها الإدارة العامة للإدارة ورقابة العمليات والأنشطة التي تتم داخل المنشأة .

لكي يتمكن كل العاملين بالمنشاة على توفير منتجات بمواصفات مطابقة وفي افضل صورة ممكنة ويجب أن تحقق رضاء العاملين ورغباتهم .

هدف الجودة الشاملة.

هو تحقيق رضاء المستهلكين ورغباتهم من خلال

- وضع نظام رقابة مانعة .
- وضع نظام التحسين المستمر للمنتج.
- وضع نظام حوافز فعال.

- لتحقيق الجودة يتطلب تحمل أعباء التكاليف

- تكلفة الرقابة للجودة او على الجودة.
- تكلفة الفشل وعلاج المعيب أو ضعف رقابة الجودة.

ISSN 2414-7893

- الدالة المتعارضة لرقابة الجودة مهمة جداً جداً

١- تكلفة الرقابة على الجودة ، لتحسين مستوى الجودة ليكون مرتفع – من الطبيعي تحمل تكلفة الرقابة على الجودة بشكل عالي (علاقة طردية)

٢- تكلفة فشل او ضعف رقابة الجودة وعلاج المعيب

متى تكون مرتفعة – ارتفاع تكلفة الفشل معناه مستوى الجودة منخفض (علاقة عكسية).

- تكلفة الرقابة على الجودة في حال رفع مستوى الجودة

سيتم رفع التكلفة لذا توجد هناك علاقة طردية

في حالة تكلفة النقل تزيد على مستوى الجودة يقل والعكس

مستوى الجودة الأمثل

تكلفة الجودة الكلية = تكلفة الفشل وعلاج المعيب + تكلفة الرقابة وتحسين الجودة

يوجد للجودة بعدين مهمين

١- جودة تصميم المنتج هي تماثل وتطابق تصميم المنتج حسب المواصفات.

٢- جودة وظيفة المنتج هو تماثل وظائف المنتجات لدى المستهليكن

المفهوم السادس ١١/٦ :- سلسة القيمة

المفهوم :- يتم تقسيم المنشاة الى مجموعة من الأنشطة او الأقسام أو مجموعة من العمليات يجب أن تكون مولدة للقيمة المضافة للمنتج او العملاء .

- يتم تقييم كل قسم أو نشاط وتحديد جدواه من خلال مقارنة ايرادا النشاط
- إذا كان الناتج بالموجب تعتبر قيمة مضافة.
- إذا كان الناتج بالسالب قيمة سالبة غير مضافة.

هدف سلسلة القيمة

- هو تخفيض تكلفة المنتجات من خلال استبعاد الأقسام السلبية التي لا تضيف قيمة

تعريف سلسلة القيمة

- هي استبعاد الأنشطة أو العمليات او الأقسام التلي لا تضيف قيمة للمنتج او العملاء ولكن في نفس الوقت لا يسبب استبعادها تأثير سلبي على جودة ووظائف المنتجات.

متى تحقق سلسلة القيمة القدرة التنافسية .

لكي تحقق سلسلة القيمة القدرة التنافسية يجب أن يتحقق كلا من

١- أداء الأنشطة والاقسام عند نفس مستوى جودة المنافسين ولكن بتكاليف أقل.

٢- أداء الأنشطة عند مستوى جوده اعلى من المنافسين ولكن بتكاليف متساوية.

أهمية سلسلة القيمة

- تزيد من القدرة على تخفيض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية. وتحقيق القدرة على الريادة التكاليفية.
- لابد من استخدام التكاليف المعيارية بهدف الرقابة على الأنشطة والاقسام بالشركة.

المفهوم السابع ١١/٧ :- تقييم الأداء المتوازن

المفهوم

- هو أسلوب من الأساليب الجديدة من خلاله اعرف المؤسسية من خلال الاستراتيجيات والمقاييس أما مالية أو من خلال الأداء.
- يترجم رؤية واستراتيجية المؤسسة في صورة مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية لتنفيذ تلك الاستراتيجيات المحددة.
- هي أداه إدارية شاملة تربط التخطيط قصير الاجل بالتخطيط الاستراتيجي طويل الاجل.
- هي نموذج يربط بين النتيجية " تحقيق الأهداف " وبين الأسباب المحققة لتلك الأهداف والنتائج.

- يتم تقييم الأداء المتوازن من خلال بطاقة الأداء المتوازن ولها مجموعة من المحاور.

١- محود الأداء المالي " السيولة ، مقدرة الشركة على سداد الالتزامات .

٢- محول العلاقات مع العملاء " جوده العملاء ، رضاء العملاء "

٣- محور رضاء العاملين " الأجور ، الخدمات ، المزايا ، الحوافز ... الخ "

٤- محور عمليات التشغيل الداخلي " تقييم الإنتاج ، الجودة ، المخازن ،الإدارة"

٥- محور الأداء البيئي المجتمعي.

الهدف من وجود تقييم الأداء المتوازن

- هو تخفيض تكلفة المنتجات من خلال تقييم الأداء من خلال محاور بطاقة الأداء

ما هي متطلبات تقييم الأداء المتوازن

- تحديد رؤية واستراتيجية الشركة.
- تحديد أهداف قصيرة الاجل.
- تحديد الأقسام والأنشطة الإدارية.
- تحديد مقاييس الأداء التي سيتم التقييم على أساسها

يجب عمل ترجمة الأهداف الى برامج عمل --- لتحديد الاحتياجات لها ----- وترجمة إلى برامج العملة الى قيمة مالية.

محتاج وجود نظام نظام لاتخاذ القرارات التصحيحة

- نظام معلومات.
- هيكل تنظيمي.
- نظام فعال للحوافز.
- نظام مالي.
- نظام تكاليفي.

محتاج وجود نظام تدريبي للعاملين

- وجود عاملين ذو كفاءة وقدرات خاصة.
- معايير الجوده الشاكلة لتقييم الأداء المالي.

المفهوم الثامن ١١/٨ :- نظام إدارة التكاليف

- هي أداة التكاليف للشركات

الهدف من وجود إدارة التكاليف

١- قياس وتتبع التكاليف.
٢- استبعاد التكاليف التي لات تضيف قيمة.
٣- تحديد كفاءة العمليات الإنتاجية.

المفهوم : هو نظام فرعي لإدارة التكلفة والتخطيط أي أداة التكلفة وتحديدها

- محاسبة التكاليف : - تركز على البيانات التاريخية وإعداد التقارير.
- اما أداة التكلفة تركز على تخفيض تكلفة المنتجات واستبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة دون التأثيرات على جوده المنتجات.

المفهوم التاسع ١١/٩ :- المحاسبة على التكلفة على أساس الأنشطة ABC

- الهدف: هو توزيع التكاليف غير المباشرة بدقة على المنتجات من خلال ربط التكاليف بأسباب ومسببات حدوقها ثم ربط العمليات والانشطة بالمنتجات أي يتم التركيز على مسببات حدوث التكاليف.

وليس التركيز على التكاليف فقط

- الهدف : هو ترشيد التكاليف عن طريق الرقابة على المنتجات واستغلال الموارد المتاحة أفضل استغلال ممكن
- يساعد على دقة عمليات التسعير وبالتلي يساعد على رقابة جودة البيانات.

المفهوم العاشر ١١/١٠ :- تحليل التكاليف الاستراتيجية " لا تأتي في الامتحان"

- هو أساس عام للمحاسبة الإدارية ---- وجد من اجل دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية مثل قرار التسعير .
- لكي تساهم في إيجاد ميزات تنافسية وذلك من خلال حفظ التكاليف لزيادة القدرة التنافسية للمنتج

المفهوم الحادي عشر ١١/١٠ :- نظرية المحددات

- مفهومها : تعني البحث عن افضل أساليب العمل فاعلية والأداء.
- كيف يمكن تحديدة من خلال معرفة وتحديد المعوقات أو القيود والهدف حلها من أجل تحقيق الأهداف.
- الهدف : التعامل مع هذه المعوقات الموجودة وإيجاد حلول لها لتحقيق أفضل مستوى لإنجاز الأهداف ومحاولة تعظيم ربحية المنشاة ف المدى الطويل.

المرجع : دراسات متقدمة في التكاليف والمحاسبة الادارية - الدكتور عبدالرحمن محمود عليات أستاذ التكاليف جامعة عين شمس

ISSN 2414-7893

«: 8 خطوات يجب على الشركات المتعثرة اتباعها :»

إعداد
أسرة تحرير المجلة

٨ خطوات يجب على الشركات المتعثرة اتباعها

هناك عدة حلول يمكن اتخاذها للشركات المتعثرة مالياً، ومن أهمها:

١. إعادة هيكلة الديون: يمكن تفادي الافلاس عن طريق إعادة هيكلة الديون وتمديد فترة سدادها، وذلك لتخفيف الضغط المالي على الشركة وتوفير فرصة للتعافي.

٢. تقليص التكاليف: يجب على الشركة اتخاذ إجراءات لتقليص التكاليف الزائدة، مثل تقليص عدد الموظفين، وتقليل المصروفات الثابتة، وتحسين عمليات الإنتاج والتوزيع لتحقيق كفاءة أعلى.

٣. زيادة رأس المال: يمكن للشركة جذب المزيد من رأس المال عن طريق طرح أسهم جديدة للبيع، أو البحث عن مستثمرين جدد، أو الاستفادة من برامج التمويل الحكومية المتاحة.

٤. التفاوض مع الدائنين: يمكن للشركة التفاوض مع الدائنين لتأجيل مواعيد سداد الديون، أو تخفيض الفائدة المطلوبة، أو إعادة جدولة الديون.

٥. تحسين إدارة الأعمال: يجب على الشركة تحسين إدارة الأعمال وتعزيز الكفاءة والفعالية في جميع الجوانب، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي، وإدارة المخزون، والتسويق، والمبيعات.

٦. التنويع: يمكن للشركة التنويع في منتجاتها أو خدماتها لزيادة مصادر الدخل وتعزيز النمو المالي.

٧. البحث عن شراكات استراتيجية: يمكن للشركة البحث عن شراكات استراتيجية مع شركات أخرى لتحقيق التوسع والتنمية المالية.

٨. البحث عن مشورة مالية: قد يكون من الضروري للشركة البحث عن مشورة مالية من خبراء في المجال لتقديم استشارات وحلول مالية مخصصة لحالتها.

يجب على الشركات المتعثرة مالياً أن تتخذ إجراءات فورية للتعامل مع مشاكلها المالية وتنفيذ الحلول المناسبة لتحقيق الاستقرار والنجاح المستقبلي.

ISSN 2414-7893

«: 11 نصيحة وممارسة فعاله لتكون محاسب ناجح :»

إعداد وتجميع
وائـــل مـــراد

لتكون محاسبًا ناجحًا، يجب أن تتبع بعض النصائح والممارسات الفعالة. فيما يلي بعض الخطوات التي يمكن أن تساعدك على تحقيق النجاح في مجال المحاسبة:

١. الحصول على التعليم والتدريب المناسب: قم بالتسجيل في برنامج تعليمي معتمد في مجال المحاسبة واجتاز الامتحانات اللازمة للحصول على الشهادات المهنية المعترف بها.

٢. تطوير المهارات الفنية: اعمل على تحسين مهاراتك في استخدام البرامج المحاسبية والأدوات التقنية الأخرى المستخدمة في المجال. كما يجب أن تكون قادرًا على فهم وتطبيق المبادئ المحاسبية والقوانين المالية.

٣. الالتزام بالدقة والتفاصيل: يجب أن تكون دقيقًا ومنتبهًا للتفاصيل الصغيرة في عملك. يمكن أن تحدث أخطاء صغيرة في المحاسبة تؤدي إلى تبعات كبيرة وتأثير سلبي على الشركة أو المؤسسة التي تعمل فيها.

٤. التواصل الفعال: يجب أن تكون قادرًا على التواصل بشكل فعال مع العملاء والزملاء والجهات الأخرى المعنية. يجب أن تكون قادرًا على شرح المفاهيم المحاسبية بشكل واضح ومفهوم للجميع.

٥. الاستمرار في التعلم والتطوير المهني: يجب أن تكون على اطلاع دائم بالتطورات والتغيرات في مجال المحاسبة. قم بحضور الدورات التدريبية والندوات واقرأ الكتب والمقالات المتعلقة بمجالك.

٦. العمل بروح الفريق: يجب أن تكون قادرًا على العمل بشكل جيد ضمن فريق العمل. قم بتقديم المساعدة والدعم لزملائك عند الحاجة وكن عضوًا فعّالًا في الفريق.

٧. الالتزام بالأخلاق المهنية: يجب أن تلتزم بمعايير الأخلاق المهنية والسلوك الحسن في عملك كمحاسب. تعامل بنزاهة وأمانة واحترام السرية المهنية.

٨. الابتكار والتحسين المستمر: حاول البحث عن طرق جديدة لتحسين أداءك المهني وتبسيط العمليات المحاسبية. قم بتطبيق التكنولوجيا والأدوات الجديدة لتحسين كفاءة عملك.

٩. الاستشارة والتوجيه: قم بالتواصل مع محترفين آخرين في المجال واستشرهم فيما يتعلق بتحدياتك ومشاكلك المهنية. استفد من تجاربهم ونصائحهم لتحقيق النجاح في مجال المحاسبة.

١٠. الاستمتاع بما تقوم به: يجب أن تكون متحمسًا وملتزمًا بمجال المحاسبة. احرص على اختيار وظيفة تناسب اهتماماتك ومهاراتك وتجعلك تشعر بالرضا والإنجاز الشخصي.

١١. التحليل والتخطيط: قم بتحليل البيانات المالية واستخلاص النتائج الرئيسية واستخدامها في وضع خطط واستراتيجيات لتحقيق الأهداف المالية.

ISSN 2414-7893

« المسئولية المدنية للمراجع الخارجي»

إذا ما وقع المراجع الخارجي تحت طائلة المسئولية المدنية فإنه يصبح مسئولا عن تعويض من قد يلحق بالعميل من خسائر نتيجة إهمالة ، غير أنه يجب ملاحظة أنه إذا اهمل المراجع الخارجي ولم ينتج عن أهمالة أي خسائر للعميل أو الغير فإن هذا المراجع يصبح غير مسئول عن أي تعويض .

كيف يقاس الاهمال

وتنشأ المسئولية المدنية للمراجعة الخارجي نتيجة إهمال أو تقصير في اداء واجباتة المهنية بالقياس إلى مستوى العناية المهنية المبذولة من المراجع العادي المتمرس متوسط التأهيل والخبرة والكفاءة والذكاء إذا واجه نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالواقعه ، بشرط أن يكون متجرد والا يكون له هلاقة سابقة بنتائج عمليات المراجعة موضوع الحكم ومن ثم فإذا فشل المراجع الخارجي في تحقيق هذا المستوى من الكفاءة والعناية المهنية فإنه يصبح معرضاً للمطالبة بالتعويض عما لحق بعميلة أو الغير من إضرار وخسائر .

وتنقسم المسئولية المدنية للمراجع الخارجي إلى : -

أولاً : المسئولية العقدية (تجاة العملاء ويندرج ضمنها المسئولية عن عدم إكتشاف الغش)

ثانياً: المسئولية التقصيرية (تجاه الغير والطرف الثالث)

لقراءة الموضوع كاملا : https://goo.gl/HuQgZx

ISSN 2414-7893

«: مقدمة حول الاقتصاد :»

إعداد وتجميع
وائـــل مـــراد

تعود أصول الاقتصاد إلى العصور القديمة، حيث كانت الحاجة إلى تنظيم الموارد والتجارة وتحقيق الازدهار الاقتصادي. وقد تطورت النظريات والمفاهيم الاقتصادية على مر العصور، وتأثرت بالعديد من العلوم الأخرى مثل الفلسفة والسياسة والاجتماع.

من أبرز الأشخاص الذين ساهموا في تأسيس الاقتصاد كعلم منفصل يمكن ذكر آدم سميث، الذي قدم نظرية الكسب الذاتي وأهمية السوق في تحقيق الازدهار الاقتصادي. وقد ألف كتاباً مهماً بعنوان "الثروة الأمم" في عام ١٧٧٦.

وفي القرن التاسع عشر، ظهرت المدرسة الكلاسيكية للاقتصاد بقيادة آدم سميث وجون ستيوارت ميل، وركزت على دراسة قوانين العرض والطلب ودور الحكومة في التدخل في الاقتصاد.

وفي القرن العشرين، ظهرت مدارس اقتصادية أخرى مثل المدرسة النيوكلاسيكية والمدرسة الكينزية والمدرسة النيوماركسية. وتركزت هذه المدارس على مواضيع مثل الاستهلاك والاستثمار والبطالة والتضخم والتوزيع العادل للثروة.

وفي العصر الحديث، تطورت العديد من النظريات الاقتصادية المعاصرة مثل الاقتصاد السلوكي والاقتصاد النمطي والاقتصاد الاستدامة. وتستخدم هذه النظريات أدوات تحليلية متقدمة مثل النماذج الاقتصادية الرياضية والاحتمالية.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تأسيس الاقتصاد على مفاهيم أساسية مثل العرض والطلب والتكلفة والفوائد والربح والخسارة والتجارة الدولية والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وتستخدم هذه المفاهيم لفهم وتحليل العمليات الاقتصادية المختلفة واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

الاقتصاد هو دراسة كيفية إدارة الموارد المحدودة لتلبية الاحتياجات والرغبات البشرية. يهدف الاقتصاد إلى فهم كيف يتم إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات في المجتمع. يتناول الاقتصاد أيضًا دراسة العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة والسياسات الاقتصادية والتجارة الدولية والنظم الاقتصادية المختلفة.

تعتمد الاقتصادات على مجموعة من المبادئ والنظريات لفهم وتحليل العمليات الاقتصادية. من بين هذه المبادئ العرض والطلب، حيث يتم تحديد الأسعار وكميات السلع والخدمات بناءً على توازن بين العرض والطلب عليها. كما تهتم الاقتصادات أيضًا بدراسة الاستثمار والتوظيف والإنتاجية والدخل القومي والنمو الاقتصادي.

تختلف النظم الاقتصادية من بلد لآخر، حيث تتنوع بين الاقتصادات الرأسمالية والاشتراكية والقروية والتجارية. تعتمد هذه النظم على تنظيم الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

يعتبر الاقتصاد مجالًا حيويًا ومهمًا في العديد من جوانب الحياة اليومية، حيث يؤثر على قرارات الأفراد والشركات والحكومات والمجتمعات بشكل عام. يساهم الفهم الجيد للأسس الاقتصادية في اتخاذ قرارات أفضل وتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي.

ISSN 2414-7893

«الأخطاء والغش ومسئولية مراجع الحسابات عنهما»

إعداد
أسرة تحرير المجلة

تختلف الأخطاء Errors عن الغش في أن الأولي تشمل الأخطاء التي يقع فيها المحاسبون وهي لا ترتكب عن قصد أو عمد هي أخطاء تقع نتيجة جهل وعدم إدراك ووعي كافيين بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو بكيفية تطبيقها أي لأنها أخطاء غير عمدية أما الغش Fraud أو التزوير فإنه يشمل الأخطاء التي ترتكب عن قصد أو تدبير سابق بقصد لتضليل أو إخفاء سرقة أو اختلاس أي أنها أخطاء غير عمدية .

أنواع الأخطاء المحاسبية :

يمكن تصنيف الأخطاء بالدفاتر والسجلات علي النحو التالي :

أولا : الأخطاء العمدية :

وهي الأخطاء التي ترتكب عن قصد أو تدبير سابق بقصد التضليل أو إخفاء غش أو اختلاس وهي ترقي إلي مرتبة الغش أو التزوير .

ثانياً : الأخطاء غير العمدية :

وهي الأخطاء غير المقصودة والتي تقع بسبب السهو أو الجهل وعدم الدراية بكيفية تطبيق المعايير والمبادئ والإجراءات المحاسبية .

هذا وتنقسم الأخطاء سواء كانت عمدية أو غير عمدية إلي الأنواع التالية :

١- أخطاء الحذف :

تأخذ أخطاء الحذف صورة من الصور التالية :

- حذف كلي:

وذلك بألا تقيد عملية بأكملها في دفتر اليومية أو لا ترحل العملية بالكامل إلي الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ وقد يكون هذا سببه التعمد في ارتكابها مثل عدم إثبات عملية متحصلات نقدية واختلاس قيمتها ، ومثل هذا النوع من الأخطاء لا يؤثر علي توازن ميزان المراجعة ويصعب اكتشافه .

- حذف جزئي :

ويقصد به طرفا من العملية لم يرحل إلي الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ وهذا يؤثر بطبيعة الحال علي توازن ميزان المراجعة مثال ذلك عدم ترحيل فاتورة بيع أجل بحساب العميل بدفتر الأستاذ المساعد وذلك بعد قيدها في يومية المشتريات ، وهذا الخطأ يندرج تحت مجموعة الأخطاء غير العمدية.

٢- أخطاء إرتكابية :

وهذه الأخطاء الناتجة عن قيد العمليات بطريقة غير صحيحة ، وقد يكون خطأ كليا أي أن الخطأ في طرفي العملية متساو وهذا لا يؤثر في توازن ميزان المراجعة . ومثال ذلك خطأ في العمليات الحسابية في فاتورة بيع قيدت بيومية المبيعات ورحلت إلي الحسابات الشخصية في.

ولا شك أن وجود نظام رقابة داخلة سليم يقلل من احتمالات حدوث مثل هذا الأخطاء .

هذا الإرتكابية إلي قسمين هما :

٣- أخطاء فنية :

وهي التي تنشأ نتيجة خطأ في تطبيق أو إتباع المبادئ أو الإجراءات أو الطرق أو السياسات المحاسبية في معالجة العمليات المالية بالدفاتر و السجلات سواء أثناء القيد أو الترحيل أو إجراء التسويات الجردية أو عند إعداد الحسابات الختامية أو القوائم المالية .

وتعتبر الأخطاء الفنية من أخطر أنواع الأخطاء نظرا لما تحدثه من تأثير علي نتائج الأعمال والمركز المالي وجدير بالذكر أن إلمام مراجع الحسابات بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها سوف تساعده في اكتشاف مثل هذه الأنواع من الأخطاء .

٤- الأخطاء المتكافئة (المعرضة).

ويقصد بها الأخطاء التي تتكافأ مع بعضها بحيث يمحو خطأ أثر خطأ أخر في الدفاتر ، والتكافؤ هنا يجعل الأخطاء لا يؤثر علي تؤثر علي المراجعة ، مما يصعب من مهمة مراجع الحسابات في اكتشافها ، وتكرار مثل هذه الأخطاء يعطي دلالة علي عدم سلامة النظام المحاسبي من ناحية وضعف نظام الرقابة الداخلية من ناحية أخري .

٢- أسباب ارتكاب الأخطاء بالدفاتر :

يعزي وجود الأخطاء والغش إلي واحد أو أكثر من الأسباب التالية:

- جهل وعدم دارية المحاسبين بكيفية التطبيق السليم للمبادئ أو الإجراءات أو الطرق أو السياسات المحاسبية السليمة المتعلقة بقيد العمليات ، أو عرض المعلومات المحاسبية في الحسابات أو إجراء التسويات الجردية اللازمة أو عرض المعلومات المحاسبية في الحسابات الختامية أو القوائم المالية .
- إهمال أو تقصير من موظفي قسم الحسابات في أداء أعمالهم .
- وجود دافع غير أخلاقي وغير مشروع لدي مرتكبي الأخطاء للتلاعب بالمعلومات المحاسبية .

٣- مواطن ارتكاب الأخطاء خلال مراحل العمل المحاسبي المختلفة ومدي إمكانية تصويبها .

لما كان العمل المحاسبي عملا بشريا فإن احتمالات حدوث أخطاء بذلك العمل يعد أمرا طبيعيا ومن ثم فإن تعرف المحاسب والمراجع علي المواطن حدوث الأخطاء أو ارتكابها وطبيعة كل خطأ من كل مرحلة من مراحل العمل المحاسبي يعد أمرا ضروريا لمعرفة كيفية اكتشاف الخطأ وكيفية تصويبه وسوف نعرض فيها يلي فرص واحتمالات حدوث أو ارتكاب الأخطاء خلال مراحل العمل المحاسبي المختلفة ومدي إمكانية تصويبها.

١- مرحلة القيد الأولي للبيانات المحاسبية بالدفاتر والسجلات :

تتمثل هذه المرحلة في التعرف علي العمليات من واقع مستنداتها وتحليل العمليات المالية إلي طرفيها المدين والدائن ثم قيد العمليات بدفتر أو بدفاتر اليومية وتنتهي هذه المرحلة

بترحيل القيود إلي الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ وتتمثل الأخطاء التي يمكن حدوثها أو ارتكاب في هذه المرحلة في الأتي :

- الفشل في التعرف علي العملية :

وهذا الفشل يعني أن المحاسب لم يتفهم العملية بشكل سليم وهذا غاليا ما يرجع إلي نقص كبير في الكفاءة العملية والعملية للمحاسب .

- تحليل غير سليم للعمليات :

وينتج عن ذلك خطأ في الحساب المدين أو الحساب الدائن للعملية المالية وهذا قد يقع عن قصد أو بدون قصد ويترتب علي ذلك خطأ في التوجيه المحاسبي لطرفي القيد أيضاً ومن الأمثلة الشائعة لهذا الخطأ الخلط بين المصروفات الرأسمالية والمصروفات الإرادية .

- استبعاد لعمليات كان يجب قيدها :

ويتمثل ذلك في استبعاد (عدم القيد بدفتر اليومية) عمليات شراء حدثت في نهاية العام وسجلت بدفاتر المخازن وتضمنها الجرد الأمر الذي إلي نقص في تكلفة المبيعات وزيادة في مجمل الربح كما يظهر المركز المالي علي غير حقيقته .

- قيد عمليات كان يجب استبعادها :

ومن أمثلة ذلك قيام بعض المحاسبين بإرباح قيمة عمليات في فترة مالية معينة لا تخصها هذا العمليات ، وقد يكون ذلك مرجعة الرغبة في تحقيق هدف محدد مسبقا وبذلك يكون الخطأ متعمدا (غشا) ، أو قد يكون هذا التصرف بسبب نقص الكفاءة المهنية . فقد يقوم بعض المحاسبين بتسجيل نقدية تم تحصيلها في أوائل الفترة المالية ضمن عمليات الفترة المالية السابقة لها وذلك بقصد إظهار مركز نقدي للفترة السابقة أقوي من الحقيقة .

ISSN 2414-7893

٢- مرحلة التجميع والترحيل :

وهي المرحلة التالية لمرحلة القيد بالدفاتر وهي أيضا لا تخلو من حدوث أخطاء قد تتمثل في الخطاء في تجميع اليوميات المساعدة ، أو في ترصيد الحسابات المختلفة بدفاتر الأستاذ ، أو عند إعداد موازين المراجعة وهي أخطاء حسابية .

٣- مرحلة التحضير لإعداد القوائم المالية (مرحلة إجراء التسويات الجردية) :

في هذا المرحلة هناك احتمالات كثيرة ومتنوعة لحدوث الأخطاء أو ارتكابها تتمثل في الأتي :

- خطأ في جرد وتقييم بضاعة أخر المدة .
- خطأ في حساب المقدمات والمستحقات بالنسبة للإيرادات والمصرفات .
- خطأ في جرد وتقييم النقدية بالخزينة وترجمة العملاء الأجنبية .
- خطأ في إعداد مذكرة التسوية لحساب النقدية بالبنك .
- خطأ في حساب الديون المعدومة والمخصصات المرتبطة بالمدينين .
- خطأ في حساب القيمة الحالية لأوراق القبض وخصم الأجيو .
- خطأ في جرد وتقييم الاستثمارات المالية .
- خطأ في جرد وتقييم الأصول الثابتة ومجمعات الإهلاك المرتبطة بها .
- خطأ في جرد وتقييم الدائنين و أوراق الدفع .

٤- مرحلة إعداد القوائم المالية :

وهي المرحلة الأخيرة التي تمر بها البيانات المحاسبية ، وفيها حدوث العديد من الأخطاء منها :

- التبويب غير السليم لعناصر قائمة نتيجة الأعمال .
- التبويب غير السليم لعناصر قائمة المركز المالي .
- إدراج عناصر وهمية بقائمة نتيجة الأعمال .
- إدراج عناصر وهمية بقائمة المركز المالي .
- إسقاط عناصر (عدم إدراج) من قائمة نتيجة الأعمال .
- إسقاط عناصر (عدم إدراج) من قائمة المركز المالي .
- إعطاء مسميات غير حقيقية لبعض عناصر قائمة نتيجة الأعمال أو قائمة المركز المالي .
- عدم الإفصاح عم كل الالتزامات التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة مثل تجنب الإشارة إلي المسئوليات العرضية التي قد تتعرض لها المنشأة في المستقبل

٤- حدود مسئولية مراجع الحسابات عما يوجد في الدفاتر من أخطاء أو غش أو تلاعب .

أن الهدف الأساسي للمراجعة هو تكوين رأي فني بشأن القوائم المالية ومدي دلالتها عن عدالة نتائج لأعمال والمراكز المالي والتغيرات في المركز المالي وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمطبقة علي أسس ثابتة . وبالتالي فإنه طبقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها فإن مسئولية المراجع – في حدود القيود التي تفرضها عملية المراجعة بطبيعتها – تخطيط فحصه للبحث عن الأخطاء والغش الذي يكون له أثر جوهري علي القوائم المالية وأن يبذل العناية والمهارة اللازمة . ويلاحظ أن عبارة البحث عن الأخطاء والغش تختلف عن عبارة اكتشاف الأخطاء والغش فالبحث معناه أنه عند قيام المراجعة بتخطيط عملية المراجعة عن فإنه يتعين عليه يكون مدركا لاحتمال وجود أخطاء أو غش . ويتم تحقق بحث المراجعة عن الأخطاء الجوهرية والغش بالقيام بإجراءات المراجعة التي تعتبر في رأيه مناسبة لظروف الحال لتكوين رأي في القوائم المالية .

فإذا أوضحت عملية الفحص أن هناك دلائل علي وجود أخطاء أو غش فيتعين علي المراجع في هذه الحالات أن يوسع من نطاق مراجعته أو فحصه حتى يتأكد من عدم وجود خطأ أو غش أو يكشف عنه .

هذا ونتيجة لتحول عملية المراجعة من مراجعة كاملة إلي مراجعة اختيارية تقوم علي أساس الاختبارات ، فقد ترتب علي هذا التحول في عملية المراجعة أنه لا يمكن اعتبار المراجع مسئولا عن جميع الأخطاء أو الغش أو التلاعب الموجود بالدفاتر والسجلات .

وإنما يعتبر المراجع مسئولا فقط عم الأخطاء أو التلاعب الذي يظهرها فحصه العادي للسجلات والدفاتر ، إذا كانت كمية الاختيارات التي أجراها ومستواه المهني لفحص والمراجعة التي قام بها قد وصلت إلي درجة العناية المهنية المعقولة .

هذا وما إذا كان المراجع قاد بعملة خير قيام ، ولم يقصر في فحصه لأنظمة الرقابة الداخلية ، أو في كمية الاختبارات التي أجراها ، ولم يقصر في أي مرحلة من مراحل عمله أو الأشراف علي مندوبية ، أي أنه أتخذ العناية المهنية المعقولة ، فإنه لا يعتبر مسئولا عما تحويله الدفاتر من أخطاء أو غش دفين رسمت خطوطه وأحكمت أطرافه بدقة .

ويتعين علي المراجع إذا تطرق إليه أدني شك عن وجود أخطاء أو تلاعب بالدفاتر ،أن يوسع من نطاق اختباراته حتى يزيل هذا الشك ، أو يكشف هذا الخطأ والتلاعب .

٥- تصويب الأخطاء :

من الخصائص التي تتصف بها المعلومات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات هي احتمال وجود أخطاء بها وتحدث الأخطاء لأحد سببين أو هما معا :

جهل أو عدم دراية المحاسب بالقواعد والمبادئ المحاسبية المتعلق بتحليل العمليات وتسجيلها وترحيلها والخط في تطبيقها .

إهمال أو تقصير من جانب المحاسبين في أداء أعمالهم ويتم تصنيف الأخطاء من وجهات نظر متعددة فمن حيث تأثيرها علي ميزان المراجعة تصنيف كما يلي :

أولا : الأخطاء التي تسبب عدم توازن ميزان المراجعة :

عندما لا يتوازن ميزان المراجعة فإن ذلك يدل علي وجود خطأ حسابي أو محاسبي كالآتي :

١- خلط في تصنيف الأرصدة بين مدين ودائن في الميزان المراجعة .
٢- خطأ حسابي في عملية الترصيد .
٣- خطأ في جمع جانبي الحساب تمهيدا لإجراء عملية الترصيد .
٤- خطأ في عملية الترحيل من دفتر اليومية إلي دفتر الأستاذ .
٥- خطأ في التسجيل بدفتر اليومية .
٦- عدم إدراج رصيد أحد الحسابات في ميزان المراجعة

ويتم البحث عن الخطأ لاكتشافه وتصحيحه وفقا للإجراءات التالية :

١- مراجعة عملية تجميع الأرقام التي يضمها الميزان .
٢- مراجعة عمليات نقل الأرصدة من الحسابات إلي ميزان المراجعة والتحقق من وضع رصيد الحساب في الموقع الصحيح بميزان المراجعة .
٣- المراجعة الحسابية لعملية ترصيد الحسابات بدفتر الأستاذ .
٤- مراجعة عملية الترحيل من دفتر اليومية إلي الحسابات بدفتر الأستاذ .
٥- مراجعة عملية الإثبات والتسجيل بدفتر اليومية .
٦- إجراء عمليات مقارنات بين ميزان المراجعة الجاري تصويبه وميزان المراجعة السابق لاكتشاف الحسابات التي لم يتم لإدراجها في ميزان المراجعة الجاري تصويبه .

وعندما يتم اكتشاف أسباب الفرق (الخطأ) فإنه يتم تصويبها بقيود في دفتر اليومية كما هو الحال في الأخطاء المحاسبية التي تحدث بدفتر اليومية أو يتم تصويبها مباشرة في الحسابات التي حدثت فيها الأخطاء طبقا لطبيعة الخطأ كما هو الحال بالنسبة للأخطاء الحسابية .

ثانياً : الأخطاء التي لا تؤثر علي توازن ميزان المراجعة :

هي الأخطاء التي تحدث ومع ذلك يظل ميزان المراجعة متوازنا ويمكن تصنيف هذه الأخطاء كما يلي :

- خطأ في أسم الحساب .
- خطأ في نوع الحساب .
- خطأ متكافئ .
- خطأ حذف .

وسوف نتناول فيما يلي هذه الأنواع بدارسة طبيعتها وكيفية تصويبها :

- تصويب الأخطاء بدفتر اليومية :

كما سبق أن أسلفنا يعتبر دفتر اليومية دفتر قانوني ولقد أكد القانون علي ضرورة خلو دفتر اليومية من الشطب أو التحشير حتى لا يفقد الدفتر قانونيته لذلك عندما يحدث خطأ في دفتر اليومية سواء كان خطأ حذف أو خطأ فني أو خطأ ارتكابي فإن تصويب الخطأ لا يجب أن يتم بالشطب أو الكشط أو التحشير ولكن يتم باستخدام احدي الطريقتين المتعارف عليهما والتي يتم توضيحيهما علي النحو التالي :

- الطريقة المطولة :

يتم تصويب الخطأ بالطريقة المطولة كما يلي :

١- إلغاء القيد الخطأ بإجراء قيد عكسي للقيد الخطأ .
٢- إجراء القيد الصحيح وفقا للأصول الفنية .

- الطريقة المختصرة :

تختصر هذه الطريقة عملية التصويب بإلغاء الجزء الخطأ فقط بالقيد وتصويبه في خطوة واحدة .

ISSN 2414-7893

«أسس إعداد الميزانية »

إعداد وتجميع
أسرة تحرير المجلة

إعداد الميزانية هو عملية تحديد وتخطيط للإيرادات والمصروفات المتوقعة في فترة زمنية محددة، سواء كانت لشخص فردي أو لمؤسسة أو لحكومة. وتعتبر إعداد الميزانية أساساً هاماً في إدارة الأموال وتحقيق الأهداف المالية.

تتضمن عملية إعداد الميزانية عدة خطوات، ومنها:

١. تحديد الأهداف: حدد أهداف الشركة على المدى القصير والمتوسط والطويل. هذا سيساعدك في تحديد المبالغ المالية التي تحتاجها لتحقيق هذه الأهداف.
٢. تقدير الإيرادات: قم بتحليل السوق وتقدير الإيرادات المتوقعة من منتجاتك أو خدماتك. قد تحتاج إلى النظر في الأداء المالي السابق للشركة واستخدامه كأساس لتقدير الإيرادات المستقبلية.
٣. تقدير التكاليف: قم بتحليل جميع المصروفات المتوقعة للشركة، بما في ذلك تكاليف الإنتاج، وتكاليف العمل، وتكاليف التسويق، وتكاليف الإدارة، وتكاليف البحث والتطوير، وأي تكاليف أخرى ذات صلة.
٤. وضع خطة الاستثمار: قم بتحديد المشروعات أو الاستثمارات المستقبلية التي ترغب في القيام بها وتقدير التكاليف المرتبطة بها.
٥. تحديد الأولويات: بناءً على الموارد المتاحة والأهداف المحددة، قم بتحديد الأولويات وتخصيص الموارد بشكل مناسب لكل قسم أو مشروع.
٦. إعداد الميزانية العامة: قم بإعداد ميزانية عامة تضم جميع الإيرادات والتكاليف المتوقعة للشركة على مدى فترة زمنية محددة، مثل سنة واحدة.
٧. رصد ومراقبة الأداء المالي: قم بمراقبة الأداء المالي الفعلي للشركة بشكل منتظم وقارنه بالميزانية المعدة. قد تحتاج إلى إجراء تعديلات على الميزانية الحالية بناءً على البيانات المالية الفعلية.
٨. التقييم والتحسين: قم بتقييم الأداء المالي والتحسين المستمر لعملية التخطيط المالي والميزانية.
٩. تحديد الأهداف المالية: يجب تحديد الأهداف المالية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل التي يرغب الشخص أو المؤسسة أو الحكومة في تحقيقها.
١٠. تقدير الإيرادات: يتم تقدير المبالغ المتوقعة من مصادر الدخل المختلفة، مثل الرواتب، والعائدات من الاستثمارات، والمبيعات، والضرائب، وغيرها.
١١. تحديد المصروفات: يتم تحديد المصروفات المتوقعة في الفترة المحددة، مثل الإيجار، والرواتب، وتكاليف الإنتاج، والتسويق، والصيانة، والضرائب، وغيرها.
١٢. توزيع الميزانية: يتم توزيع الميزانية على الأقسام المختلفة أو الأنشطة المختلفة في حالة المؤسسات، أو على الأهداف المالية المختلفة في حالة الأفراد.
١٣. رصد ومراقبة الأداء: يتم رصد ومراقبة الأداء المالي بشكل دوري للتأكد من التزام الإيرادات والمصروفات بالميزانية المحددة، وإجراء التعديلات اللازمة في حالة الحاجة.

باختصار، إعداد الميزانية يهدف إلى التحكم في الأموال وتحقيق الأهداف المالية المحددة، ويعتبر أحد الأدوات الرئيسية في إدارة الأموال بشكل فعال. كما يجب أن تكون هذه الخطوات مرنة ومتطورة باستمرار، حيث يمكن تعديل الميزانية بناءً على التغيرات في السوق أو الظروف الاقتصادية.

مجلة المحاسب العربي هي مجلة شهرية الكترونية متخصصة في نشر كل ما يتعلق بالاعمال المالية والإقتصاد بجميع فروعها بهدف الإرتقاء بمستوى المحاسب العربي إينما كان . مساهمة في إثراء البحث العملي في المجال المحاسبي بجميع انواعة. والعمل على رفع كفاءة المحاسب العربي وتأهيل كوادر جديدة في سوق العمل.ونشر العلم والمعرفة بأساسيات المحاسبة بجميع انواعها من محاسبة مالية محاسبة تكاليف محاسبة إدارية محاسبة ضريبية محاسبة حكومية ...

جميع الموضوعات والمشاركات التي تطرح في بالمجلة لا تعبربالضرورة عن رأي إدارة الملتقى، وإنما تعبر عن رأي كاتبها